خلق الله لأفعال العباد وعلاقته بالحرية الإنسانية عند أوائل الصوفية

أ.عثمان ثاني هارون

أ.د. سيد محمد حلمي بن سيد عبد الرحمن

د. محمد عبد الحميد سالم القطاونة

أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالا لمبور، ماليزيا

Allah’s creation of Humans’ actions and its relationship to human freedom according to the early Sufis

Mr. Osman Thani Haroun

Prof. Dr. Sayyd Mohammed Helmi ben Sayyd Abdulrahman

Dr. Mohammed Abdelhamid Salem Al-Qatawneh

Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Kuala Lumpur, Malaysia

ملخص

تناول هذا البحث الحديث عن خلق الله لأفعال العباد، وعلاقته بحرية الإنسان، وأنه ليس مسلوب القدرة والإرادة، بل له حرية تامة يفعل ما يشاء، متى شاء، وكيف شاء، ولكن بعلم الله ومشيئته قدرته، ولا يقع شيء منه إلا بعلمه سبحانه وتعالى، وأن ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. وكذا الحديث حول مفهوم خلق الله لأفعال العباد، وعلاقته بالحرية الإنسانية عند أوائل الصوفية، وأن غالبيتهم منهجُهم في العقيدة لا يختلف عن منهج السلف، فقد اتفقوا جميعًا على أن الإنسان حرٌّ مختارٌ في أفعاله، له أن يفعل ما شاء، وكيفما شاء، دون إكراه أو جبر، وأن كل ما يفعله هو بعلم الله وتقديره الأزلي، وإرادته وإذنه سبحانه، ومع ذلك فقد أعطى الإنسان القدرة والمشيئة والحرية التي بها يستطيع القيام بتلك الأعمال المخيّر فيها، غير مجبرٍ ولا مكره.

الكلمات المفتاحية: خلق أفعال العباد، القدر، الحرية، الإرادة، الصوفية.

Abstract

This article aims to clarify Allah’s creation of Humans’ actions and its relationship to human freedom according to the early Sufis. Man is created having capacity and will. Every person has absolute freedom to do what he wants whenever he wants and how he wants, but all of this is with Allah's knowledge and will, and nothing can be done except with His knowledge: “Whatever He wants He does, and whatever He doesn’t want will never be done.” The study discusses the concept of exact creation of acts of worship and freedom in the early Sufis, whose approach to belief does not differ from that of the predecessors. They have all agreed that Man is free and has the choice in his actions having the right to do as he wishes. Man is not obliged or forced to do anything, and whatever he does is with Allah’s knowledge and prescience. However, Allah has given Man the ability, will and freedom with which he can perform these chosen actions, without being forced or compelled.

Keywords: Creating Humans’ actions, ability, freedom, will, Sufism.

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله...وبعد:

فيهدف البحث إلى شرح وبيان خلق الله لكل شيء ومنها أفعال العباد، حيث تواترت النصوص على أن الله خلق الخلق وأوجدهم من عدم، فكل شيء سواه مربوب مخلوق. يقول سبحانه وتعالى: ﴿**إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا**﴾ {مريم: ٩٣}، ويقول أيضا: ﴿**اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شيءۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شيء وَكِيلٌ**﴾ {الزمر: ٦٢}، فهذه الآيات تثبت شمولية الخلق الإلهي للعباد وأفعالهم، وأن أفعال العباد مخلوقة مقدرة، لا يخرج العباد وأفعالهم من علم الله، ولا يعني هذا أن العبد مسلوب القدرة والإرادة، هذا من جانب.

كما يهدف هذا البحث إلى بيان حقيقة مذهب الصوفية الأوائل، ومن سار على عقيدتهم ومنهجهم ومسلكهم في باب القدر عمومًا، وبيان عقيدتهم ومفهومهم لخلق أفعال العباد وعلاقته بالحرية الإنسانية خصوصًا، ومباينتهم ومخالفتهم في ذلك لمن انتسب إليهم من صوفية البدعة أهل الحلول والاتحاد؛ لأن صوفية القرون الأولى كانوا على منهج السلف أهل السنة والجماعة، وقد خدموا الدين وقاموا بالردود على أهل البدع والأهواء.

مشكلة البحث وأسئلته:

لما كان موضوع القدر عموما، ومسألة خلق الله لأفعال العباد وعلاقتها بحرية الاختيار الإنساني من أشهر وأكبر مشكلات مسائل العقيدة، والتي حصل فيها النزاع بين طوائف أهل القبلة، وكان للسلف أهل السنة مذهبهم الحق المدعّم بالدليل النقلي والعقلي والإجماعي في هذا الباب، وكان قد شاع عن الكثيرين من متأخري الصوفية القول بالجبر في هذه المسألة، حتى ربما يظن الكثيرون أن ذلك هو مذهب الصوفية بشكل عام؛ أتى هذا البحث للتعرّف على حقيقة معتقد ومذهب الصوفية الأوائل في مسائل العقيدة عمومًا، وفي هذه المسألة خصوصًا:

فما هو مذهب الصوفية الأوائل في باب القدر، وفي خلق الله لأفعال العباد؟ وما علاقة ذلك بحرية الاختيار عندهم؟ وهل هم موافقون أو مخالفون لمذهب السلف أهل السنة في ذلك؟ وما مفهومهم الخاص للحرية الذين انفردوا به عن سائر الطوائف؟ هذه هي مشكلة البحث وأهم عناصرها وأسئلتها التي يحاول هذا البحث الإجابة عليها.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١-تعلُّق البحث بمسألة هي من أهم مسائل المعتقد في باب القدر - مسألة خلق الأفعال - والتوفيق بينها وبين ثبوت حرية الاختيار للإنسان.

٢- لما شاع في هذا العصر من رمي التصوف والصوفية بالشرك والابتداع بشكل مطلق، وأن مذهبهم في باب القدر هو القول بالجبر،[1]دون تمييز أو تفصيل يفرّق بين التصوف الحق والتصوف المنحرف، وصوفية التوحيد والسنة من صوفية الشرك والبدعة.

٣- لم يجد الباحث — فيما وقف عليه — من دراسات وأبحاث من تعرّض بشكل خاص لهذه المسألة سوى رسالة ماجستير غير مطبوعة للشيخ محمود بن عبد الرازق بن علي استفاد منها هذا البحث، وحاول أن يسدّ بعض جوانب النقص التي فيها.

أهداف البحث:

١- التعريف بالصوفية الأوائل وبأهم رموزهم، وبأهم مصادر الوقوف على عقيدتهم ومنهجهم، ومدى موافقتهم للسلف أهل السنة في أبواب العقيدة عمومًا، وباب القدر خصوصًا.

٢- بيان عقيدة السلف وأهل السنة في باب القدر عمومًا، وفي مسألة خلق الله لأفعال العباد بوجه خاص، والتوفيق بينها وبين ثبوت حرية الاختيار للإنسان عندهم، وكشف بعض الشبه لبعض المخالفين في المسألة.

٣- الوقوف على حقيقة عقيدة ومذهب الصوفية الأوائل في باب القدر ومسألة خلق الأفعال، وعلاقته بالحرية الإنسانية من مصادرهم الأصلية، وأقوال أئمتهم، مع مقارنتها بمصادر أهل السنة. وبيان مباينتهم ومخالفتهم لمنحرفي الصوفية.

٤- إظهار مفهوم الصوفية الأوائل الخاص للحرية الإنسانية وتفردهم فيه.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في التعريف بالصوفية الأوائل وبأهم رموزهم، وبيان مذهبهم ومنهجهم العقدي من مصادرهم المعتمدة، وكذلك في بيان أهم أصول مسائل باب القدر، ومسألة خلق الله لأفعال العباد وعلاقته بحرية الاختيار للإنسان في مصادر أهل السنة، ومصادر التصوّف السنّي المعتمدة، وكذا الدراسات والأبحاث المتخصصة. وكذلك يعتمد على المنهج الاستقرائي والمقارن في تتبع أقوال العلماء والباحثين في المسائل المطروقة من مصادرها المعتمدة من القدماء والمعاصرين ومقارنتها؛ للوصول إلى الحقائق والنتائج المرجوة من البحث.

أهم الدراسات السابقة:

دراسة علي: الشيخ/محمود بن عبد الرازق، **مفهوم القدر والحرية عند أوائل الصوفية**، رسالة ماجستير غير منشورة، د/بيانات، ١٩٩٥م. هذه الرسالة هي الأوسع والألصق بموضوع بحثنا، وقد عرضت الدراسة للمراد بالصوفية الأوائل، وبينت أهم المصادر التي تخصهم في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ثم توسعت في بيان منهجهم العقدي ثم عقائدهم، كما تميزت في عرض مفهوم الحرية في الفكر الإسلامي عمومًا ولدى الصوفية الأوائل على وجه الخصوص.

دراسة الحمد: محمد بن إبراهيم، **الايمان بالقضاء والقدر**، رسالة ماجستير منشورة مقدمة لجامعة أم درمان الأسلامية – السودان، ٢٠٠٥م. وهذه الأطروحة لا تبعد كثيرًا فيما عرضته وعالجته من مسائل هذا الباب عن كتابين سابقين لها – كتابا الأشقر والمحمود الآتيان – وخاصة دراسة المحمود، وإن تميزت عنهما في التوسع في مواضع مثل: مبحث ثمرات الإيمان بالقدر، ومبحث الحكمة والتعليل في أفعال الرب. ومبحث الأخطاء الشائعة في باب القدر عند المسلمين.

كتاب جعفر: د.محمد كمال إبراهيم، **التصوف طريقا وتجربة ومذهبا**، دار الكتب الجامعية – القاهرة، بدون ط، ١٩٧٠م. هذا كتاب تناول فيه المؤلف موضوع التصوف كطريق وتجربة شعورية ومذهبٍ بتوسع كبير تعرض فيه بالتفصيل لأشهر اصطلاحاتهم وإشاراتهم ورموزهم، ولم يكن بيان الجانب العقدي لدى الصوفية بشكل عام أو مذهبهم في باب القدر بشكل خاص من غرضه، وإن عرض لموضوع ومفهوم القدر عند الصوفية في آخر كتابه بشكل مختصر.

كتاب الأشقر: د.عمر بن سليمان، **القضاء والقدر**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط١٣، ٢٠٠٥م. هو كتاب من سلسلة شهيرة للأشقر تناول فيه أركان الإيمان الستة كلّ ركن في كتاب، وقد تناول في كتابه هذا عقيدة الإيمان بالقضاء والقدر عند أهل السنة، عارضا لجملة مسائل هذا الباب وأدلته، ومذاهب المخالفين وأبرز شبههم والرد عليها.

كتاب المحمود: د.عبد الرحمن بن صالح، **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه**، دار الوطن – الرياض، ط٢، ١٩٩٧م. يعد من أوسع الدراسات التي تناولت موضوع القضاء والقدر عند المسلمين وغيرهم، والعرض التاريخي لنشأة الخلاف في القدر لدى المسلمين، مع البيان التفصيلي لعقيدة أهل السنة في الباب بأدلتها، مع عرضٍ مذاهب المخالفين ومناقشتها وكشف شبهها.

ما تخالف به هذه الدراسة الدراسات السابقة:

الدراسات الثلاث – **للأشقر والمحمود والحمد** – هي دراسات في تأصيل مفهوم وعقيدة الإيمان بالقضاء والقدر عند أهل السنة بشكل مفصل، وبيان لأقوال المخالفين وشبههم والرد عليها، ولكنها لم

تتعرض لموضوع عقيدة ومذهب الصوفية الأوائل في باب القدر، ولا لمسألة خلق الله لأفعال العباد وعلاقته بحرية الاختيار عندهم بالرجوع إلى مصادرهم وأقوالهم المعتمدة، بل إن دراسة **الأشقر** لم تعرض لذلك مطلقًا، بينما دراستي **المحمود والحمد** اكتفت بنسبة القول بالجبر لغلاة أو بعض الصوفية فقط؟! دون تفصيل أو بيان لما عليه غالبية الصوفية الأوائل في باب القدر؛ مما يشعر بأن هذا هو القول الشائع عند الصوفية. فجاء هذا البحث لمحاولة سد هذا النقص في تلك الدراسات، وبيان مذهب الصوفية الأوائل في باب القدر، وفي مسألة خلق الأفعال، وعلاقته بالحرية الإنسانية عندهم.

بينما دراسة **جعفر** هي دراسة للتصوف بشكل عام وموسع في بيان أحوال ورموز ومقامات التصوف، وكان موضوع موقفهم من القدر مبحثًا جزئيًّا قصيرًا في الدراسة، ولم تتعرض لتأصيل مفهوم القضاء والقدر عند أهل السنة ولا عند الصوفية الأوائل، بل هي لم تفصل وتميز بينهم وبين متأخري الصوفية الواقعين في الانحراف العقدي والمنهجي، وهو ما حاول هذا البحث سدَّه وبيانه.

وتأتي دراسة **علي** كأوسع وأفضل دراسة تناولت موضوع بحثنا بشكل موسع في ضمن الدراسة، إلا أنها اقتصرت على بحث موضوع القدر عند الصوفية الأوائل بتوسع كبير جدًّا يتناسب مع كونها رسالة علمية، ويُحتاج معه إلى أن يقرَّب موضوع خلق الأفعال وعلاقته بالحرية الإنسانية عند الصوفية الأوائل، ويُعرضَ باختصار وتركيز مدعّم بالمقارنة مع مذهب السلف أهل السنة، وهو ما حاول هذا البحث القيام به، مع انفراده بأسلوب معالجة لمواضيع البحث المشتركة مختلف، وليس نقلًا أو اقتباسًا مباشرًا منها إلا في نطاق ضيق جدًّا، مع الإقرار بالاستفادة الطيبة من الرسالة.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على: **مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة:**

وقد احتوت **المقدمة** على: مشكلة البحث وأسئلته، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والمنهج المتبع، وأهم الدرسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: يتناول تعريفًا وبيانًا لمفاهيم أساسية في البحث وهي: ١- **الصوفية الأوائل. ٢- القضاء والقدر. ٣- مراتب القدر. ٤- أنواع التقدير الإلهي. ٥- أقسام الإرادة الربانية والفروق بينهما.**

المبحث الأول: موقف أهل السنة – ومنهم الصوفية الأوائل – من مرتبتي: العلم الإلهي الأزلي، وخلق الله لأفعال العباد من مراتب القدر، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: موقفهم من منكر العلم الإلهي السابق والأزلي.

المطلب الثاني: موقفهم من خلق الله لأفعال العباد.

المطلب الثالث: موضع نسبة الشرور والمعاصي إلى الرب جل وعلا.

المطلب الرابع: حكم منكر خلق الله لأفعال العباد.

المبحث الثاني: قدر الله عز وجل والحرية الإنسانية. وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العلاقة بين الإرادة الإلهية المطلقة وإرادة الإنسان الحرة.

المطلب الثاني: حرية الإنسان بين الجبر والاختيار لدى الصوفية الأوائل.

المطلب الثالث: المفهوم الخاص للحرية لدى الصوفية الأوائل.

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد:

قبل الدخول في صلب موضوع البحث لا بد من التعريف بالصوفية الأوائل، والوقوف على بعض المفاهيم الأساسية في موضوع القدر، والتي لا بد من الوقوف عليها؛ لفهم موضوع البحث، وهي كما يأتي:

أولًا- المراد بالصوفية الأوائل وبيان عقيدتهم ومنهجهم:

يقصد بالصوفية الأوائل: صوفية القرون الثلاثة الأولى - خير القرون — ومن تبعهم ممن وليهم في الزمان، والذين كان عامتهم من صوفية التوحيد واتّباع السنة، وعلى عقيدة السلف وأهل السنة، وهم الذين ترجم لهم الإمام السُّلمي في: (**طبقات الصوفية**): حيث جعلهم خمس طبقات، وترجم في كل طبقة لعشرين منهم، ذاكرًا عشرين حكاية أو قولًا عن كل واحد منهم.[٢] ويأتي على رأس أئمة مشايخ هؤلاء الصوفية الأوائل: الفضيل بن عياض (ت١٨٧هـ)، معروف الكرخي (ت ٢٠٠هـ)، أبو سليمان الداراني (ت ٢١٥هـ)، بشر بن الحارثي الحافي (ت ٢٢٧هـ)، أحمد بن أبي الحواري (ت ٢٣٠هـ)، حاتم الأصم (ت ٢٣٧هـ). أحمد بن خَضْرُويه (٢٤٠هـ)، ذو النون المصري (ت ٢٤٨هـ)، الحارث بن أسد المحاربي (ت ٢٤٣هـ)، السّري السقطي (ت ٢٥١هـ)، يحيى بن معاذ (ت ٢٥٠هـ)، أبو يزيد البسطامي(ت ٢٦١هـ)، سهل بن عبد الله التستري (ت ٢٨٣هـ)، عمرو بن عثمان المكي (ت ٢٩١هـ)، الجنيد بن محمد (ت ٢٩٧هـ)، أبو عثمان النيسابوري (ت ٢٩٨هـ)، أبو عبد الله محمد بن خفيف (ت ٣٧١هـ). وأمثالهم.

ومن أشهر وأهم من صنف في بيان معتقد هؤلاء الصوفية الأوائل وبيان منهجهم ومسلكهم وطريقتهم الموافق لمذهب السلف الصالح وأهل السنة والجماعة، ونقَل تراثهم هم الأئمة: أبو بكر محمد بن إبراهيم الكلاباذي (ت ٣٨٠هـ) في كتابه: (**التعرّف لمذهب أهل التصوف**)[٣]، وأبو طالب المكي (ت ٣٨٦هـ) في كتابه: (**قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد**)، وأبو عبد

الرحمن السلمي (ت ٤١٠هـ) في كتابه: (**طبقات الصوفية**)، وأبو القاسم القشيري (ت ٤٦٥هـ) في كتابه: (**الرسالة القشيرية**).

ومن النقول الشهيرة عن هؤلاء الأئمة في بيان منهجهم: قول **الجنيد**:(الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا من اقتفى أثر الرسول صلى الله عليه وسلم، واتبع سنته ولزم طريقته؛ فإن طرق الخيرات كلها مفتوحة عليه.)[٤]. ويقول **الكلاباذي**: (فأول ما يلزم العبد الاجتهاد في طلب هذا العلم — أي علم الفروع والأحكام – وإحكامه على قدر ما أمكنه ووسعه طبعه، وقويَ عليه فهمه، **بعد إحكام علم التوحيد والمعرفة على طريق الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح**، عليه القدر الذي يتيقن بصحة ما عليه أهل السنة والجماعة.)[٥]، ويقول **أبو طالب المكي**: (فإنا قوم متبعون نقفوا الأثر، غير مبتدعين بالرأي والمعقول نَرُدُّ به الخبر.)[٦]. وقال **القشيري**: (اعلموا أن شيوخ هذه الطائفة بنوا قواعد أمرهم على أصول صحيحة في التوحيد؛ صانوا بها عقائدهم عن البدع، ودانوا بما وجدوا عليه من السلف وأهل السنة من توحيد، ليس فيه تمثيل ولا تعطيل)[٧].

يقول ابن تيمية[٨] في التنويه بهؤلاء الأئمة والشيوخ من الصوفية الأوائل: (والشيوخ الأكابر الذين ذكرهم أبو عبد الرحمن السلمي في طبقات الصوفية، وأبو القاسم القشيري في الرسالة كانوا على مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب أهل الحديث: كالفضيل بن عياض، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وعمرو بن عثمان المكي، وأبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي وغيرهم، وكلامهم موجود في السنة، وصنفوا فيها الكتب..)[٩]. ويقول أيضًا: (هذا وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب[١٠]وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيرًا عليه وعلى أهله. وللشيوخ المشهورين بالخير — وعدّد جملة من مشايخ الصوفية السابقين – من الكلام في إثبات الصفات، والذم للجهمية والحلولية ما لا يتسع هذا الموضع لعُشْره.).[١١]

ولا يعني هذا أن صوفية التوحيد والسنة مقتصرون على أوائل الصوفية هؤلاء، بل إنه يوجد في الكثير من متأخري الصوفية من هو على طريقة ومنهج هؤلاء السادة. ولكن قد أتى بعد أولئك الأئمة والمشايخ من صوفية التوحيد من انتسب إليهم وهو من أبعد الناس عن معتقدهم ومنهجهم، وهم صوفية الفلسفة القائلين بالحلول والاتحاد، أو وحدة الوجود.

ثانيا– المراد بالقضاء والقدر:

الإيمان بالقضاء والقدر هو الركن السادس من أركان الإيمان كما هو معلوم عند كل مسلم، فما حقيقة القضاء والقدر؟ عرفه **الجرجاني** بأنه: (خروج الممكنات من العدم إلى الوجود، واحدًا بعد واحد،

مطابقًا للقضاء. والقضاءُ في الأزل، والقدر فيما لا يزال)[١٢]، كما عرفه **ابن حجر** ب: (أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدَث صادرٌ عن علمه وقدرته وإرادته.).. ثم قال: (هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين، إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة.).[١٣] وكل تعريفات أهل السنة تدور حول هذا المعنى، وهي تفيد أمرين أساسيين:

١- علم الله الأزلي السابق قبل خلق كل المخلوقات وإحداث الحوادث، والذي حكم بوجود ما شاء أن يوجد بكل صفاتها وخصائصها وأزمانها، ثم كتابة ذلك في اللوح المحفوظ.

٢- خلق وإيجاد ما قدّر الله خلقه وإيجاده على الكيفية التي سبق في علمه السابق، وجرى به القلم في اللوح المحفوظ، فيأتي الواقع المشهود مطابقًا للعلم السابق المكتوب.

ثالثًا- مراتب القدر[١٤]:

المراد بمراتب القدر[١٥]هو التدرج الذي به تكون الكيفية والطريقة لظهور المخلوقات والحوادث إلى الوجود[١٦]، أي ظهور مفعولات الله تعالى ومخلوقاته — الحوادث - من علمه سبحانه، ثم كتابته، ثم وإرادته ومشيئته لها، إلى الوجود والتحقّق في العيان: كمخلوقات ومفعولات بعد مفعولاتٍ، وحوادث بعد حوادث. وهي أربعة مراتب كما دلت عليها الأدلة من الكتاب والسنة، وهي:

١- **العلم**: أي علم الله الأزلي السابق الذي أنشأ المخلوقات على وفقه، فهو العلم المحيط الشامل بكل شيء من الموجودات، وعلم ما يكون من الخلق قبل أن يخلقهم، وعلمه بأعمالهم وجميع حركاتهم وسكناتهم، وعلمه تعالى بأهل الشقاوة والسعادة. قال تعالى: ﴿**لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا**﴾ [الطلاق:١٢].

٢- **الكتابة**: أي أن الله كتب مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ. قال تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾ [الحج:٧٠]. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء"[١٧].

٣- الإرادة والمشيئة: أي أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن ليس في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئته سبحانه، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد. قال الله تعالى: ﴿ **لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ [التكوير:٢٨ - ٢٩].

٤- **الخلق والتكوين والإيجاد**: أي أن الله خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد. قال الله تعالى: ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ**﴾ [الزمر:٦٢]، وقال: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [الصافات:٩٦]. وهذه المرتبة الرابعة هي التي حصل فيها النزاع بين فرق أهل القبلة، وخالف فيه أهلَ السنة طوائفُ المبتدعة –كما سيأتي –[١٨].

رابعًا- أنواع التقدير الإلهي: تم تقسيمها إلى مراتب خمس تتسلسل من الأعلى إلى الأدنى[١٩] هي:

١- التقدير العام – التقدير الأزلي الأول –: وهو تقدير الرب لجميع الكائنات بمعنى: علمه بها، وكتابته لها عندما خلق الله القلم قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، ومشيئته وإرادته وكتابته لها، ثم خلقه وإيجاده لها – ما يشمل المراتب الأربعة للقدر المتقدمة –

٢- التقدير البشري – أخذ الميثاق –: وهو التقدير الذي أخذ الله فيه الميثاق على جميع البشر بأنه ربهم، وأشهدهم على أنفسهم بذلك، والذي قدر الله فيه أهل السعادة وأهل الشقاوة، والذي دل عليه قوله تعالى:﴿ **وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آَدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ** ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

٣- التقدير العُمري: وهو تقدير كل ما يجري على العبد في حياته إلى نهاية أجله، وكتابة شقاوته أو سعادته وهو في بطن أمه؛ وفقا للعلم الأزلي السابق المكتوب في اللوح المحفوظ، كما دل عليه حديث ابن مسعود رضي الله عنه المشهور.

٤- التقدير السنوي: وذلك في ليلة القدر من كل سنة كما قال تعالى:﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾ [القدر:١] قال **الطبري**: (وهي ليلة الحُكْم التي يَقضِي الله فيها قضاء السنة؛ وهو مصدرٌ من قولهم: قَدَر الله عليَّ هذا الأمر، فهو يقدِر قدْرًا. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل).[٢٠]

٥-التقدير اليومي: كما قال تعالى: ﴿ **كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ [الرحمن: ٢٩]. قال **الماوردي**: (فيه قولان: **أحدهما**: أنه أراد شأنه في يومي الدنيا والآخرة، قال ابن بحر: الدهر كله يومان: أحدهما: مدة أيام الدنيا، والآخر يوم القيامة، فشأنه سبحانه في أيام الدنيا: الابتلاء والاختبار، بالأمر والنهي، والإحياء والأمانة، والإعطاء والمنع، وشأنه يوم القيامة: الجزاء والحساب، والثواب والعقاب. **والقول الثاني**: أن المراد بذلك الإخبار عن شأنه في كل يوم من أيام الدنيا).[٢١]

خامسًا- أنواع الإرادة والمشيئة[٢٢]الربانية والفروق بينهما:

مرّ بيان أن الإرادة والمشيئة الربانية هي إحدى مراتب أو أركان القضاء والقدر، ومسألة: المراد بالإرادة الربانية، والخلط فيها كانت من أهم أسباب ضلال وانحراف من انحرف من المبتدعة في باب

القدر؛ وذلك لعدم تفريقهم بين نوعي وقسمي الإرادة والمشيئة الربانية، والتي بمعرفتهما والتفريق بينهما تنحلّ إشكالات كبرى عند أربابها في باب القدر، وهذا التفريق هو ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، فما نوعا الإرادة والمشيئة الربانية؟

١-الإرادة والمشيئة الكونية القدرية: وهي إرادة الرب العامة الشاملة لكل شيء، والتي لا يخرج عن مرادها شيء – **القدر** -: فالكافر والمؤمن، والطائع والعاصي تحت هذه الإرادة الكونية القدرية سواء، والطاعات والمعاصي كلها بمشيئة وإرادة الرب الكونية القدرية. كقوله تعالى: ﴿**فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا**﴾ [الأنعام: ١٢٥] . وقوله: ﴿**وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [هود: ٣٤] . وقوله: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾ [البقرة: ٢٥٣] .

٢- الإرادة والمشيئة الشرعية الأمْرية: وهي المتعلقة بأوامره ونواهيه الشرعية – **الشرع** - وتتضمن محبة الرب ورضاه، والمكلفون لهم حرية الاختيار تجاهها، تحت إرادة الله الكونية القدرية. كقوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿**مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ**﴾ [المائدة: ٦] وقوله: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦) وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا (٢٧) يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا**﴾ [النساء: ٢٦ - ٢٨] يقول **الباقلاني** في بيان أهمية هذا التفريق بعد ذكره له: (فإن الله تعالى قضى بالمعاصي والكفر بمعنى: أراده وخلقه وقدّره، ولا يجوز أن يكون بمعنى: أمر به واختاره دينًا وشرعًا، ولا مدحه، ولا يثيب عليه، ولا فرضه على أحد بمعنى: أوجبه عليه، فاعلم هذه الجملة وتحقّقها؛ تسلم من شبه المبتدعة، وتلبيسهم على العوام، ومن لا فهم له - إن شاء الله -)[٢٣]

- الفروق بين الإرادتين[٢٤]:

١-الكونية القدرية قد يحبها الله ويرضاها، وقد لا يحبها ولا يرضاها. وأما الشرعية فهي مما يحبها طاعةً للأوامر، واجتنابًا للمناهي.

٢- الكونية القدرية لا بد من وقوعها، وأما الشرعية فقد تقع وقد لا تقع.

٣- الكونية القدرية قد تكون مقصودة لغيرها: كخلق إبليس وسائر الشرور، وأما الشرعية فهي مقصودة لذاتها في الجملة: كالأمر بالإيمان وسائر الطاعات.[٢٥]

٤- الإرادتان قد تجتمعان، وقد ينفرد أحدهما في حق بعض الأعيان:

أ- **فيجتمعا في حق المعيّن المطيع بإقامة الصلاة مثلًا:** لأنها مأمور بها ومحبوبة من الله، ومرادٌ وقوعها كونا وقدرًا من هذا المعين.

ب- **وتنفرد الشرعية في حق الكافر المعين مثلًا:** فهو مطلوب منه الإيمان شرعًا، ولكن قضت إرادة الله الكونية القدرية عدم إيمانه. فهي إرادة شرعية في حقه فحسب؛ إذ هي مرادة شرعية محبوبة فقط.

ج- **وتنفرد الإرادة الكونية في مثل كفر الكافر ومعصية العاصي المعين؛** فكونها وقعت منه فهذا يدل على أنها مرادة كونًا وقدرًا؛ لأنه لا يقع شيء إلا بمشيئته سبحانه، وكونها غير محبوبة ولا مرضية منه سبحانه دليل على أنها إرادة كونية قدرية غير شرعية أمرية؛ إذ لم يأمره الله بالكفر والعصيان، ولم يرضها منه. **قال ابن تيمية:** (فمن نظر إلى الأعمال الصادرة عن العباد بهاتين العينين كان بصيرًا، ومن نظر إلى الشرع دون القدر، أو نظر إلى القدر دون الشرع كان أعوراً)(٢٦).

وهذا التفريق المهم بين الإرادتين كان معلومًا ومستقرًّا عند الصوفية الأوائل، يقول **القشيري:** (فالشريعة جاءت بتكليف الخلق، والحقيقةُ(٢٧)إنباءٌ عن تصريف الحق، فالشريعة أن تعبده، والحقيقة أن تشهده، والشريعة قيام بما أَمَر، والحقيقة شهودٌ لما قضى وقدر، وأخفى وأظهر.)(٢٨). ولن يصل العبد إلى نيل مرضاة الله إلا إذا سلّم بهذين النوعين من تدبير الله في ملكه، وفيهما ملتقى سعي الصوفية الأوائل(٢٩): ١- تسليمه بتدبيره الكوني. ٢- تسليمه بتدبيره الشرعي.(٣٠)

المبحث الأول: موقف أهل السنة - ومنهم الصوفية الأوائل - من مرتبتي: العلم الإلهي الأزلي، وخلق الله لأفعال العباد، من مراتب القدر، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: موقفهم من منكر العلم الإلهي السابق والأزلي.

سبق ذكر أن المرتبة الرابعة من مراتب القدر - **مرتبة الخلق والتكوين** - هي المرتبة التي حصل فيها الخلاف بين طوائف أهل القبلة، كما سبقت الإشارة إلا أن المرتبة الأولي - **مرتبة العلم الإلهي الأزلي السابق** - كان قد خالف فيها أيضًا غلاة القدرية وأوائلهم، أي: بمعنى أنهم أنكروا علم الله السابق بأفعال العباد، وما سيختارونه من فعل خير أو شر، أو طاعة أو عصيان، وأنه لا يحصل العلم الإلهي بها إلا بعد وقوعها من العباد — تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا — وقد نص الأئمة على كفر هذه الطائفة التي لم تقرّ بعلم الله، وممن نص على كفرهم الأئمة: مالك والشافعي وأحمد(٣١)، وقد انقرضت هذه الطائفة من منكري القدر، ولم يعد لها وجود.(٣٢)

وقد اشتهر عن أئمة السنة جعل مسألة الإقرار بالعلم الإلهي الأزلي السابق أساس ومنطلق الاحتجاج على المخالفين من القدرية، وكان الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز أول من ناظر أوائل القدرية

بذلك: فقد روى أبو جعفر الخطمي قال: (شهدت عمر بن عبد العزيز وقد دعا غيلان لشيء بلغه في القدر، فقال له: ويحك يا غيلان ما هذا الذي بلغني عنك؟ قال: يُكذَب عليَّ يا أمير المؤمنين، يقال عليَّ ما لا أقول. قال: ما تقول في العلم؟ قال: نفذَ العلم. قال: أنت مخصوم، اذهب الآن فقل ما شئت. يا غيلان، إنك إن أقررت بالعلم خُصمت، وإن جحدته كفرت، وإنك أن تقر به فتُخصم، خير لك من أن تجحد فتكفر.)[٣٣]، ثم أخذ كثير من أئمة السلف هذه المقولة والحجة عنه واستخدموها بعده، قال **ابن رجب**: (وقد قال كثير من أئمة السلف: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خُصموا، وإن جحدوا فقد كفروا. يريدون أن من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأن الله تعالى قسّمهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ؛ فقد كذَّب بالقرآن فيكفر بذلك. وإن أقروا بذلك، وأنكروا أن الله خلق أفعال العباد وشاءها وأرادها منهم إرادة كونية قدرية فقد خُصموا؛ لأن ما أقروا به حجة عليهم فيما أنكروه.).[٣٤]

المطلب الثاني: موقفهم من خلق الله لأفعال العباد.

هذه هي المسألة الكبرى والأساسية في باب القدر، ومحل النزاع والخلاف بين أهل السنة – ومنهم الصوفية الأوائل – وبين المخالفين من منكري القدر، أو القائلين بالجبر. وهي مسألة مجمع عليها عند السلف وأهل السنة: بأن الله جل وعلا خالق للعباد وأفعالهم من خير وشر، وطاعة وعصيان.[٣٥]

وفي بيان موقف الصوفية الأوائل من هذه المسألة والموافق لمذهب أهل السنة يقول **الكلاباذي**: (**أجمعوا أن الله تعالى خالق لأفعال العباد كلها**؛ كما أنه خالق لأعيانهم، وأن كل ما يفعلونه من خير وشر فبقضاء الله وقدره وإرادته ومشيئته، ولولا ذلك لم يكونوا عبيدًا ولا مربوبين ولا مخلوقين، وقال جل وعز: ﴿**قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [الرعد:١٦]، وقال:﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ [القمر: ٤٩]، ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ**﴾ [القمر: ٥٢])[٣٦]. ويمضي **الكلاباذي** في الاستدلال العقلي والنقلي للمسألة فيقول: (ومعلوم أن الأفعال أكثر من الأعيان، فلو كان الله تعالى خالق الأعيان، والعباد خالقي الأفعال؛ لكان الخلق أولى بصفة المدح في الخلق من الله تعالى، ولكان خلق العباد أكثر من خلق الله، ولو كانوا كذلك؛ لكانوا أتم قدرةً من الله تعالى، وأكثر خلْقًا منه، وقد قال الله تعالى: ﴿**أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾ [الرعد: ١٦] فنفى أن يكون خالقا غيرُه، وقال الله تعالى: ﴿**وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ**﴾ [سبأ: ١٨] فأخبر أنه قدر سيْر العباد، وقال: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [الصافات:٩٦]، وقال: ﴿**مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ**﴾ [الفلق: ٢] فدل أن مما خلق شرًّا، وقال:﴿ **وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا**﴾ [الكهف: ٢٨] أي خلقنا الغفلة فيه،

وقال: ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٣-١٤] فأخبر أن قولهم وسرهم وجهرهم خلْقٌ له... ولما جاز أن يخلق الله تعالى العين الذي هو شر؛ جاز أن يخلق الفعل الذي هو شر. ومجمع على أن حركة المرتعش خلقُ الله؛ فكذلك حركة غيره، غير أن الله تعالى خلق لهذا حركةً واختيارًا، وخلق للآخر حركةً ولم يخلق له اختيارًا)[٣٧]. ويقول **القشيري**: (قال الواسطي: لما كانت الأرواح والأجساد قامتا بالله، وظهرتا به، لا بذواتها، كذلك قامت الخطوات[٣٨] والحركات بالله لا بذواتها؛ إذ الحركات والخطرات فروع الأجساد والأرواح. – قال القشيري –: صرح بهذا الكلام: **أن أكساب العباد مخلوقة لله تعالي**، وكما أنه لا خالق للجواهر إلا الله تعالي؛ فكذلك لا خالق للأعراض إلا الله تعالي.)[٣٩].

وقد علق **ابن تيمية** بعد نقله لما سبق عن الواسطي والقشيري بقوله: (وهذا الذي قاله صحيح، وهو متفق عليه بين المشايخ[٤٠] **لا يُعرف منهم من أنكر شيئًا من أصول السنة في مسائل القدر**.)[٤١]، حيث يؤكد ابن تيمية هنا: بأن مشايخ الصوفية الأوائل متفقون على خلق الله لأفعال العباد، وأنهم في باب القدر لا يُعرف منهم من خالف شيئًا من أصول أهل السنة في هذا الباب. وقد توصّل بعض من بحث في التصوف إلى أن متصوفة التوحيد والسنة بنوا معتقدهم ومذهبهم في القدر على أربعة مبادئ وهي:

١-علم الله في الأصل.

٢- عدله في الفرع.

٣-سلطانه في النهاية.

٤- عدم الاستغناء عنه فيما بين ذلك.[٤٢] وهي مبادئ لا تختلف عن عقيدة السلف الصالح وأهل السنة في شيء.[٤٣]

المطلب الثالث: موضع نسبة الشرور والمعاصي إلى الرب جل وعلا.

كانت الشبهة الأساسية التي جعلت القدرية يقولون بنفي خلق الله لأفعال العباد هي: أن نسبتها إلى الله يلزم منه نسبة النقص إلى جناب الرب جل وعلا، وهو منزّه عنه؛ إذ كيف تُنسب الشرور والكفر والمعاصي إلى خلق الله بزعمهم، فنسبتها إليه اتهام لجنابه جلا وعلا بالظلم؟! فما موضع نسبة الشرور والكفر والمعاصي إلى خلق الله وإيجاده؟

أساس هذه الشبهة عندهم ومنبعها: عدم التفريق بين المشيئتين والإرادتين الكونية القدرية والشرعية الأمرية —كما سبقت الإشارة— وكذلك عدم تفريقهم بين الخلق والمخلوق، والفعل والمفعول، والقضاء والمقضيّ، ومساواتهم بينهما[٤٤]، وهذه مزلة أقدام لا مخرج منها إلا بالتفريق بين قدر الله الذي هو فعلُه، وبين مقدوره الذي هو مفعولُه، ومفعوله له تعلقات بأفعال البشر من ناحية الاختيار وغيره، وفي مفعولاته

ومقدوراته تدخل الشرور والكفر والمعاصي والنواقص وغيرها، وهي من وجهة الله كلها خير وحكمة، وينظر إليها البشر من جهة تعلقها بهم على أنها شر أو نقص. يقول **الكلاباذي** في تقرير هذا الفرق في معتقد الصوفية الأوائل: (والخلق والتكوين والفعل صفات لله تعالى، وهو بها في الأزل موصوف، والفعل غير المفعول، وكذلك التخليق والتكوين، ولو كانا جميعا واحدًا؛ لكان كون المكَوَّنات بأنفسها؛ لأنه لم يكن من الله إليها معنًى سوى أنها لم تكن فكانت)(٤٥). وقد قرر ابن تيمية بأنه بهذا التفريق تزول الشبهة؛ لأن من وقع منه الكذب والظلم ونحوها من القبائح يتصف بها من وقعت منه، ولا يتصف بها من هي مخلوقة له؛ إذا كان قد جعلها صفة لغيره، وذلك مثل ألا يتصف سبحانه بما خلقه في غيره من الألوان والطعوم والروائح والأشكال والحركات، وفيها ما هو مكروه ومستقبح؛ فإذا خلق لون الإنسان لم يكن هو المتلون به، وكذا إذا خلق له صورة قبيحة، أو رائحة منتنة لم يكن هو المتصف بهذه المخلوقات القبيحة المكروهة.(٤٦) وقد أوضح بأن هذا التفريق هو ما عليه جمهور المسلمين والمنقول عن السلف والأئمة، وأنه اعتقاد الصوفية كما نقله الكلاباذي.(٤٧)

إن القدر كفعلٍ لله جل وعلا لا شرَّ فيه بوجه من الوجوه؛ فإنه علم الله وكتابته ومشيئته وذلك خير محض، وحاشى أن يكون شر من صنعه سبحانه؛ لأن فعله كمال من كل وجه، فالشر ليس إلى الله بوجه من الوجوه لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أسمائه، ولا في أفعاله، وإنما يدخل الشر الجزئي الإضافي في المقضيِّ المفعول المقدَّر؛ فيكون شرًا بالنسبة إلى محل، وخيرًا بالنسبة إلى محل آخر. وقد يكون خيرًا بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه، كما هو شر له من وجه آخر، ووقوع هذا النوع هو الغالب: كالقصاص، وقتل النفس، وإقامة الحدود، وقتل الكفار والمشركين، فهذه الأمور الأربعة كلها شر بالنسبة إلى هولاء، لا من كل وجه من الوجوه، فيكون خيرًا بالنسبة إلى غيرهم؛ لما فيه من المصلحة والفوائد التي تضمنتها: كالزجر، والنكال، والعقوبة ودفع شر الناس بعضهم ببعض، فخير لمن سواهم، وشر عليهم، وهكذا جميع أفعاله سبحانه وتعالى.

وكذلك الآلام والأمراض هي شرور بالنسبة إلى المريض والمصاب بمصيبة، وهي خير من وجوه كثيرة. فالخير والشر من جنس اللذة والألم، والنفع والضر، فكل ذلك في المقضيِّ المفعول المقدَّر، لا في نفس صفة الرب وفعله القائم به سبحانه وتعالى، فإن قتل القاتل، ورجم الزاني المحصن وقطع يد السارق شر مؤلم جدًا، بخلاف غيرهم من الناس. وهكذا قضاء الله القائم عليهم، هو عدل وخير محض وحكمة ومصلحة.(٤٨)

وقد جاء في الحديث الصحيح "والشر ليس إليك"(٤٩) قال **ابن القيم** في معنى الحديث: (فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه، بل كل ما نسب إليه فهو خير، والشر إنما صار شرًّا؛ لانقطاع نسبته وإضافته إليه، فلو أضيف إليه لم يكن شرًّا –كما سيأتي بيانه – وهو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض

مخلوقاته، لا في خلقه وفعله، وخلْقه وفعلُه وقضاؤه وقدره خير كله؛ ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه -كما تقدم- فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها، وذلك خير كله، والشر وضع الشيء في غير محله، فإذا وُضع في محله لم يكن شرًّا، فعلم أن الشر ليس إليه، وأسماؤه الحسنى تشهد بذلك)(٥٠).

وأما الرد على شبهة: أن القول بدخول أفعال العباد بما فيها الكفر والمعاصي في مشيئة الله وأنها واقعة بقدره؛ يلزم منه وقوع الظلم من الباري — تعالى وتقدّس — إذ كيف يعاقِبُ عبدَه على فعل ما قدّره وكتبه عليه؟!

فيقال في الجواب: إن العبد يحتاج ابتداء أن يستحضر من أسماء الله وصفاته الأزلية العظيمة اسمي وصفتي **الغنى والعدل**؛ فالله جل وعلا هو الغنيُّ بذاته عن خلقه غنًى مطلقًا، وهم الفقراء والمحتاجون لخالقهم فقرًا وحاجة ذاتية في كل حال وكل حين، فلا تنفعه سبحانه منهم طائعة طائع، ولا يضرُّه عصيان عاص، فمن له هذا الغنى الكامل المطلق من كل الوجوه؛ أنّى له أن تكون له مثقال ذرة من حاجة لأحد من مخلوقاته تعالى وتقدس: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**﴾ [فاطر:١٥]، وهو سبحانه العدل الذي أقام السموات والأرض على العدل وللعدل، وأرسل رسله وأنزل كتبه لإقامة العدل والقسط: ﴿ **لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾ [الحديد:٢٥]، وهو منزّه عن مثقال الذرة من الظلم تعالى وتقدس: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ**﴾ [النساء:٤٠]، فمن كان هذا اسمه ووصفه الأزلي من غنًى بالذات عن خلقه، وعدلٍ كامل مطلق من كل الوجوه؛ أنّى له أن يظلم أحدًا من خلقة مثقال ذرة؟! وهل ظلمٌ يقع من أحد إلا لنقص أو حاجة لدى الظالم يريد أن يسدّها لديه؛ فيوقع من أجل ذلك ظلمَه على من يظلم، جاء في أثرٍ عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه:"وددتُ أني أجد من أخاصم إليه ربي عز وجل؟ فقال أبو موسى: أنا، فقال عمرو بن العاص: أيُقدِّر عليَّ شيئا يعذّبني عليه؟ فقال أبو موسى: نعم، قال: لمَ؟ قال: لأنه لا يظلمك، فقال عمرو: صدقت"(٥١).

يقول **ابن تيمية**: (والله تعالى غنيٌّ عن العباد، إنما أمرهم بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم، فهو محسن إلى عباده بالأمر لهم، محسن لهم بإعانتهم على الطاعة، ولو قُدِّر أن عالما صالحًا أمر الناس بما ينفعهم، ثم أعان بعض الناس على فعل ما أمرهم به، ولم يعن آخرين؛ لكان محسنًا إلى هؤلاء إحسانًا تامًا، ولم يكن ظالما لمن لم يحسن إليه. وإذا قُدِّر أنه عاقب المذنب العقوبة التي يقتضيها عدله وحكمته؛ لكان أيضًا محمودًا على هذا وهذا، وأين هذا من حكمة أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين؟!).(٥٢)

وقد لخص بعض الباحثين الاحتمالات الممكنة فيما يُعتبر شرًّا – وهي الذنوب وعقوباتها – وموضع نسبتها للرب جلا وعلا، وأنه لا يخلو من أن يكون المراد بالشر بهذا المعنى:

١– وضع الشيء في غير موضعه فهو الظلم، ومقابله العدل، والله منزه عن الظلم.

٢– الأذى اللاحق بالعبد بسبب ذنب ارتكبه؛ فإيجاد الله للعقوبة على ذنب لا يعد شرًّا له؛ بل ذلك عدل منه تعالى.

٣– عدم الخير، وأسبابه الموصلة إليه؛ فالعدم ليس فعلًا حتى ينسب إلى الله، وليس للعبد على الله أن يوفقه، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، ومنع الفضل ليس بظلم ولا شر. علما بأن الفضل له أسباب وموجبات، وليس فضل الله يقع على خلقه عبثا.(٥٣)

وأما الرد على شبهة القدرية بأنه: إذا كان الكفر والمعاصي بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله فكيف ننكر الكفر والمعاصي ونكرهها؟! فالجواب من وجهين:

١– نحن غير مأمورين بالرضى بكل ما يقضيه الله ويقدره، ولم يرد بذلك كتاب ولا سنة، بل من المقضيّ ما يُرضى به، ومنه ما يُسخط ويمقت، كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يُسخط، كما أن من الأعيان المقضية ما يُغضب عليه ويمقت ويلعن ويذم وعلى رأسهم إبليس، وقد فَصَل أهل السنة بين الفعل القائم بذات الله تعالى، والمفعول الكائن بفعله والمنفصل عنه، وهو مفعولُه المخلوق.

٢– هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالى. ومقضيٌّ وهو المفعول المنفصل عنه، فالقضاء كله خير وعدل وحكمة، ونرضى به كله، والمقضى قسمان: منه ما يُرضى به، ومنه ما لا يرضى به.(٥٤)

المطلب الرابع: حكم منكر خلق الله لأفعال العباد.

لئن اتفق الأئمة على تكفير منكر المرتبة الأولى من مراتب القدر – **مرتبة العلم الإلهي الأزلي السابق** – فإنهم قد اختلفوا في حكم منكر المرتبة الرابعة – **مرتبة الخلق والإيجاد** – منكرُ خلق الله لأفعال العباد(٥٥)، والقول الراجح عندهم هو عدم تكفيرهم مع تبديعهم والإنكار عليهم شديد الإنكار، قال **ابن رجب**: (وفي تكفير هؤلاء نزاع مشهور بين العلماء. وأما من أنكر العلم القديم، فنص الشافعي وأحمد على تكفيره، وكذلك غيرهما من أئمة الإسلام.)(٥٦) وقد نقل ابن تيمية عن الإمام أحمد روايتين في كفر القدرية المقرين بالعلم والمنكرين للخلق والمشيئة، ثم قال: (مع أن **الغالب عليه التوقف عن تكفير القدرية المقرين بالعلم**)(٥٧). وقال أيضًا: (وأما هؤلاء — أي منكروا خلق الأفعال – فإنهم مبتدعون ضالون، لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك — منكري العلم السابق – قال: وفي هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد، كُتب عنهم، وأخرج

البخاري ومسلم لجماعة منهم، لكن من كان داعية لم يخرجوا له... وقال الإمام أحمد: لو تركنا الرواية عن القدرية؛ لتركنا أكثر أهل البصرة. – ثم قال ابن تيمية –: هذا لأن مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات مسألة مشكلة؛ ولهذا القدرية من المعتزلة وغيرهم أخطأوا فيها)(٥٨)

المبحث الثاني: قدر الله عز وجل والحرية الإنسانية، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العلاقة بين الإرادة الإلهية المطلقة وإرادة الإنسان الحرة.

ومع ما مضى من بيان علم الله الأزلي السابق لأفعال العباد، ثم إرداته ومشيئته وخلقه لها؛ إلا أن ذلك لا يعني تركه سبحانه وتعالى الإنسان مسلوب الإرادة والحرية: بأن يكون مجبورًا مقهورًا، بل قد أعطاه الإرادة الحرة؛ ليفعل الفعل، أو يقول قولًا، أو يستغفر لربه إذا عصاه. فهذا يثبت أن كلًّا منا له حرية الاختيار، بأن يعمل عملاً بالطريقة التى اختارها، تحت مشيئة الله النافذة، وقدرته التامة، يقول **الكلاباذي** في بيان عقيدة الصوفية الأوائل في هذه المسألة: (**أجمعوا أنهم لا يتنفسون نفسًا، ولا يطرفون طرفةً، ولا يتحركون حركة إلا بقوة يحدثها الله تعالى فيهم، واستطاعة يخلقها الله لهم مع أفعالهم** لا يتقدمها ولا يتأخر عنها، ولا يوجد الفعل إلا بها، ولولا ذلك؛ لكانوا بصفة الله تعالى يفعلون ماشاءوا، ويحكمون ما أرادوا، ولم يكن الله القويّ القدير بقوله:{ويفعل الله ما يشاء} أولى من عبد حقير ضعيف فقير**!**)(٥٩)، ونقل إجماعهم على نفي الجبر والإكراه فقال: (**وأجمعوا أنهم مختارون لاكتسابهم، مريدون له، وليسوا بمحمولين عليه، ولا مجبرين فيه، ولا مستكرهين له**، ومعنى قولنا: (مختارون) أن الله تعالى خلق لنا اختيارًا، فانتفى الإكراه فيها)(٦٠)، وأوضح أن الحرية الإنسانية هي أصل وأساس التكليف عندهم فقال: (**وأجمعوا أن لهم أفعالًا واكتسابًا على الحقيقة هم بها مثابون، وعليها معاقبون؛ ولذلك جاء الأمر والنهي، وعليه ورد الوعد والوعيد**)(٦١)، فلولا وجود وثبوت الحرية الإنسانية؛ لما صح التكليف، ولا الثواب والعقاب على الأفعال.

ولو كان العبد مجبورًا على فعلٍ، لكان مكلفًا بما لا يستطيع حمله، فينهاض قوله تعالى: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**...﴾ {البقرة: ٢٨٦}، ولا شك أن هذا باطل، ولأجل هذا رفع عنه القلم إذا صدر منه الفعل بجنون، أو إكراه، أو جهل يعذر به، فلا إثم عليه؛ لأنه معذور شرعًا، ولو لم يكن عذره مقبولاً شرعًا لم يكن هناك فرق بين المكره والجاهل، وبين العامد والمخطىء، ومعلوم بالضرورة، وعند أصحاب العقول، أن هناك فرقًا واضحًا جليًّا بينهما.

كثيرا ما يذنب العبد، ثم تعقبه الندامة مباشرة؛ لما يرى من عدم مناسبة الفعل الذي صدر منه، فيقوم بطلب المغفرة؛ فلو لم تكن له الإرادة والحرية فلماذا يشعر بالندم ويطلب المغفرة؟! نحن نختار أن نحرك

أيدينا، أو نتكلم، أو نقف، أو نذهب إلى مكان ما، فبإمكاننا أن نقرر أن نفعل كذا، أو لا نفعل، أو نقرأ مجلة، أو نقرأ القرآن، أو نشهد صلاة الجماعة في المسجد أو نصليها فرادى في البيت.

لا شك ولا ريب أن كل هذه علامات تدل وتثبت على أن للإنسان إرادة، وأنه غير مجبور، ولا مقهور على فعل شيء، وليس هناك أي قوة خفية تسيطر عليه بطريقة أو بأخرى على فعل شيء يختاره ولا يقصده، بل يقرر ويفكر ويقارن ويقيّم ويختار ومن ثم يفعل الشيء، وربما دعاه رجل ما ليرافقه إلى مكان، أو يساعده على فعل شيء فإنه أولًا قبل إبرام دعوته يفكر ما إذا كان يرافقه أم لا؟ ثم أخيرًا يقرر ما يراه مطابقًا لهواه، وكل هذا يثبت على أن للإنسان حرية.

إن الإرادة والحرية الإنسانية، والقدرات العقلية التي منحنها الله جل وعلا، هي التي تلزمنا أن نفكر، ثم نقرر، ثم نفعل بحرية، وبدون الإرادة والحرية يصبح الإنسان كالبهائم، والإنسان حر في تغيير أفكاره تجاه ما يراه ملائمًا لميوله وغرائزه، ولسنا ضحايا القدر، أو مظلومين في المصير إلى حيث شئنا.

ولقد أوضح القرآن الكريم عن طبيعة العلاقة بين الإرادة الإلهية المطلقة وإرادة الإنسان الحرة فقال تعالى: ﴿**إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ٢٧ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾ {التكوير: ٢٧-٢٩}، فهذه الآيات تثبت لله تعالى الإرادة المطلقة، ولكنها لا تنكر إرادة الإنسان الحرة، قال **السّعدي**: (فمشيئته نافذة لا يمكن أن تعارَض أو تمانَع، وفي هذه الآية وأمثالها رد على فرقتي القدرية النفاة، والقدرية المجبرة.)(٦٢). فإثبات إرادة الله تعالى لا ينافي وجود إرادة الإنسان، فإرادته مطلقة، وإرادة الإنسان مقيدة محددة. يقول الإمام **الرازي** في تفسيره لهذه الآيات: (ثم بين أن مشيئة الاستقامة موقوفة على مشيئة الله فقال تعالى: ﴿**وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾، أي إلا أن يشاء الله تعالى أن يعطيه تلك المشيئة، لأن فعل تلك المشيئة صفة محدثة؛ فلا بد في حدوثها من مشيئة أخرى، فيظهر من مجموع هذه الآيات: أن فعل الاستقامة موقوف على إرادة الاستقامة، وهذه الإرادة موقوفة الحصول على أن يريد الله أن يعطيه تلك الإرادة، والموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء، فأفعال العباد في طرفي ثبوتها وانتفائها موقوفة على مشيئة الله.)(٦٣).

فقد أثبت الإمام الرازي المشيئتين، على أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله، ولا تحصل مشيئة الله للعبد إلا لمن أراد الاستقامة فينفذ الله له اختياره من مشيئته؛ ليقوم بما أراده الله أن يفعل أو يقول، ولا تصادم بين مشيئة الله ومشيئة العبد: فمشيئة الله فوق مشيئة الخلق، كل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته هي التي تنفذ، لا مشيئة الخلق، ومشيئة الخلق تابعة لمشيئة الخالق، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن، يهدى من يشاء من الخلق من أراد الهداية لنفسه وسلك سبيلها، فيعصمه ويعافيه؛ فضلًا منه تبارك

وتعالى، ويضل من يشاء من الخلق من لم يرد الهداية لنفسه ولم يسلك سبيلها، فيخذله ويبتليه؛ عدلاً منه تبارك وتعالى.

جاء عن ربيع بن سليمان، قال: (سئل الشافعي عن القدر، فقال:

ماشئتَ كان وإن لم أشأ   وما شئتَ إن لم تشأ لم يكن.

خلقتَ العباد على ما علمتَ   ففي العلم يجري الفتى والمسنّ.

على ذَا مننتَ وَهَذَا خذلتَ   وَهَذَا أعنتَ وَذَا لم تُعن

فَمنهمْ شقيٌّ وَمِنْهُم سعيد   وَمِنْهُم قَبِيح وَمِنْهُم حسن)[٦٤]

ففي الأبيات إشعار لتسليم الشافعي لمشيئة الله، وأن مشيئة الله هي التي تنفذ دون مشيئة العباد، وأن علم الله قد أحاط بجميع أعمال العباد، فهي مكتوبة مسجلة في اللوح منذ الأزل قبل أن يخلق العباد ففي علمه يجرى الفتى والمسنّ.

وأيضًا فإن إرادتنا الحرة متضمَّنة في الإرادة الإلهية، وهي الأصل المهيمن على جميع إرادات الخلق، لا يمكن لشيء أن يوجد بدون هذه الإرادة الإلهية المهيمنة؛ لذا يكون الإنسان مسؤلًا عن جميع أفعاله، لأنه جاء نتيجة لإرادته، وإن جنس الثقلين كليهما لديهما إرادة حرة، ويجب أن يحاسبوا على جميع أفعالهم.

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [الصافات: ٩٦]، في الآية دليل على أن أفعال العباد مخلوقة. يقول الإمام ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: (يحتمل أن تكون ما مصدرية، فيكون تقدير الكلام: والله خلقكم وعملكم. ويحتمل أن تكون بمعنى الذي تقديره: والله خلقكم والذي تعملونه. وكلا القولين متلازم، والأول أظهر؛ لما رواه البخاري في كتاب أفعال العباد عن حذيفة مرفوعًا قال: "إن الله يصنع كل صانع وصنعتَه"[٦٥])[٦٦].

وجملة القول: إن إرادة الإنسان الحرة متضمنة في الإرادة الإلهية، إذ لا يمكن أن يجد الإنسان الإرادة إلا بعد أن شاءت مشيئته سبحانه وتعالى له عليه.

إذن، فما الفرق بين القدر والإرادة الإنسانية الحرة؟ القدر كما سبق في التعريف: هو خروج الممكنات من العدم إلى الوجود واحدًا بعد واحد، وبعبارة أخرى: القدر هو تسمية للعلم الإلهي الذى يشمل علم الله بكل شيء ضمن وراء الزمن والقضاء والحكم على أساسه. ربما كان سبق لك معرفةٌ لشيء معين أنه سيحدث في السنة في وقت محدد، أو أنه سيحدث في وقت محدد من المستقبل، فإن نبوءتك قد تأتي صحيحة بناء على ما سبق لك من الممارسة والخبرة، لكن هذا لا يعني: أن معرفتك السابقة ونبوءتك بوقوع هذا الشيء، ثم وقوع نبوءتك كما توقعت؛ لا يعني أنك أجبرت ذلك الشيء على الوقوع[٦٧]، ولله المثل الأعلى: فعلمه الأزلي السابق لكل شيء، ثم كتابته في اللوح المحفوظ، ثم مشيئته وقدرته على خلقها،

ووقوعها وفق علمه السابق وكتابته في اللوح المحفوظ، هذا هو القدر، وليس فيه أي جبر أو إكراه؛ لذلك من رسوخ أئمة السلف في العلم أنهم جعلوا مرتبة العلم الإلهي الأزلي السابق هو الفيصل والقاعدة والأساس؛ لفهم القدر وإبطال شبه وحجج المخالفين في باب القدر —كما سبق –

إن القدر الإلهي هو الذي يرتب ويحدد ويهيمن على الكون وعلى تصرفات الإنسان. ومع هذا كله لا يُلغي إرادة الإنسان الحرة؛ لأنه قد أعطاه الله تعالى الملكة والقدرة في الاختيار، وتنفيذ ما يراه ملائمًا لرغبته وميوله إن شاء فعل، وإن شاء ترك، لكن فعله أو تركه لشيء إنما كان معلومًا ومكتوبًا في اللوح منذ الأزل قبل أن يُخلق. وكل شيء كان مكتوبًا بمقتضى علم الله الأزلي السابق، حيث يشمل الماضى والحاضر والمستقبل الذي سيقوم به، والذي لم يقم به وسوف يقوم به فيما بعد.

ومع ذلك فلا يجوز للمُقَصّر أن يحتج على تقصيره، والمخطىء على خطئه: بأن الله هو الذي قدر هذا عليه، فلا عليه أن يلام ولا يذم، فهذا لا يصح بحال من الأحوال؛ لأن الإيمان بالقدر لا يعطي لعاصٍ فرصة أو حجة على تركه الواجبات أو فعله المعاصي، ولا يجوز لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين والعقلاء وسائر الملل(٦٨)، ولا يحتج بالقدر على إبطال الشرع والأمر والنهي إلا من هو من أجهل خلق الله وأظلمهم وأتبعهم لهواه.(٦٩)

ولو كان الاحتجاج بالقدر على المعاصي سائغًا؛ لأمكن كل واحد منا أن يفعل ما خطر بباله من أنواع الظلم والمعاصي من: قتل النفس، وأخذ أموال الناس، وسائر أنواع الفساد في الأرض؛ ويحتج بالقدر. كما أن نفس هذا المحتج بالقدر لو اعتدى عليه أحد واحتج عليه بالقدر لم يقبل منه؟! فانظر كيف كان يحتج بالقدر في تقصيره بالقيام ببعض الواجبات، أو فعله لبعض المعاصي، ولكن لم يقبل الاحتجاج بالقدر من الذي اعتدى عليه، وهذا تناقض منه، وتناقض القول يدل على فساده.

ومن ناحية أخرى يقال: الأخذ بالأسباب الشرعية الموصلة لمسبَّباتها من رضا الرب أو سخطه هي مثل الأخذ بالأسباب الطبيعية الموصلة لمسبباتها: كالأكل للشبع، والنكاح للولد، والحرث والسقي للزرع، والسعي للكسب..فمن يرى ضرورة الأخذ بهذه؛ للوصول إلى مسبباتها، وعدم الاتكال على القدر وهم عقلاء البشر؛ فعليه أن يقول: بضرورة الأخذ بالأسباب الشرعية؛ للوصول لمسبباتها، وإلا كان متناقضًا. وهذا هو مضمون ومقتضى أحاديث "اعملوا فكل ميسر لما خلق له": ميسرٌ لما خلق له في أمور الدين، وأمور الدنيا؛ في وجوب تعاطي الأسباب الطبيعية للدنيا، والأسباب الشرعية لأمور الدين.

وقد دل الكتاب والسنة على فساد القول بالاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي، أو ترك الطاعات، وقرره العلماء، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا**﴾ {النساء: ١٦٥}، فلو كان الاحتجاج بالقدر على المعاصي سائغًا

مقبولًا؛ لما انقطعت الحجة بإرسال الرسل إلى الأمة. يقول الشوكاني رحمة الله عليه في تفسيره لهذه الآية: ({لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل}: أي: معذرة يعتذرون بها كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ**﴾ [طه:١٣٤]، وسميت المعذرة حجة مع أنه لم يكن لأحد من العباد على الله حجة؛ تنبيها على أن هذه المعذرة مقبولة لديه تفضلًا منه ورحمة)(٧٠).

وقال تعالى أيضًا: ﴿**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ۖ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ**﴾ {الأنعام: ١٤٨}، فهؤلاء المشركون احتجوا على الله بالقدر على شركهم، ولم يكن عذرهم مقبولًا؛ لأنهم إنما قالوه معارضين به لشرعه، ودافعين به لأمره، فعارضوا شرعه وأمره، ودفعوه بقضائه وقدره، ووافقهم على ذلك كل من عارض الأمر الشرعي، ودفَعه بالقدر(٧١). ولو كان عذرهم واحتجاجهم بالقدر مقبولاً صحيحًا؛ لما أذاقهم الله بأسه وبطشه عليهم. وكل من احتج بالقدر على فعل الذنوب والمعاصي فكأنه يُخطّئ الرب، وينسب إليه الظلم، ويصحح مذاهب المشركين، فليعلم أن الله خلق العباد وأمرهم بما يستطيعون حمله، ولم يكلفهم إلا بما يطيقون، وعلى ذلك بنى أمره ونهيه، قال تعالى: ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ ۗ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ {التغابن: ١٦}. فهذه النصوص تثبت قدرة الله على الخلق، وأن للعبد قدرة، وإرادة وحرية في تنفيذ ما يريد، وليس مسلوب الإرادة والحرية؛ إذ لو لم تكن له قدرة؛ لكان احتجاجه بالقدر مسوغًا صحيحًا.

والخلاصة في مسألة الاحتجاج بالقدر هو(٧٢): أن الاحتجاج بالقدر قد يكون على المصائب، أو على المعايب من الذنوب والمعاصي: فإن كان على المصائب فلا إشكال، وأما إن كان على المعايب من الذنوب والمعاصي ففيه تفصيل؛ حيث ينفع الاحتجاج في موضع، ولا ينفع في آخر:

أولًا- الموضع الذي يجوز له فيه الاحتجاج بالقدر هو الاحتجاج على ما مضى من ذنوبه: إن كان تاب منه توبة صادقة، بحيث لا يُسقط به حقًّا، ولا يبطل شرعًا.

ثانيًا- المواضع التي لا يجوز له فيها الاحتجاج بالقدر هي:

أ- إن كان ذنبًا مضى ولم يتب منه؛ لم يجز له الاحتجاج بالقدر كتعليلٍ واعتذارٍ لذنبه؛ لأنه بذلك كأنه ينفي التبعة والمسئولية عن اختياره وفعله، ولا ينوي التوبة منه؛ بكونه كان مقدَّرا عليه لا اختيار له فيه بزعمه حالًا، وإن لم يقله مقالًا.

ب- في الحال والمستقبل: بأن يرتكب فعلًا محرمًا، أو يترك واجبًا فيلومه عليه لائم؛ فيحتج بالقدر على إقامته عليه، وإصراره، فيُبطِل بالاحتجاج به حقًّا، ويرتكب باطلًا: كما احتج به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله.

إن مسألة: القضاء والقدر سر مكتوم لا يعلم أحد من خلقه ما سبق في علم الله السابق الأزلي، ولا ما سيكون في مستقبل كل أحد من خلقه إلا هو، أو من أطلعه الله عليه ممن ارتضى من رسله، فإرادة الإنسان لفعلٍ هي سابقة لفعله. فتكون إرادته للفعل غير مبنية على علمٍ بقدر الله، فإذا كان أمر القدر سرَّ الله لا يعلمه إلا هو؛ فلماذا يدّعي العاصي: أن الله هو الذي قدّر عليه المعصية، فادعاؤه: أن الله قدر عليه ما سيفعله من الكفر أو المعصية ادعاء كاذب، وافتراء على الله؛ لأنه ادعاء بعلم الغيب، والغيب سر مكتوم لله تعالى.

المطلب الثاني: حرية الإنسان بين الجبر والاختيار لدى الصوفية الأوائل.

شاع عند منحرفة الصوفية من متأخريهم بعد الصوفية الأوائل – صوفية خير القرون – عقيدة الجبر في باب القدر، حيث زعم بعض غلاتهم أن شهود ذلك من فعل الرب جلا وعلا هو الغاية والحقيقة التي إذا وصل إليها العبد المريد سقطت عنه التكاليف، فألغوا الفرق بين الحقيقة الشرعية ووجوب التزامها في كل حال، وبين الموقف من الحقيقة القدرية التي تشتمل على ما يُرضى به ويسلم له، وعلى ما لا يرضى به. فجاء هؤلاء الضلال المنحرفون واحتجوا بالقدر على إبطال الشريعة والأمر والنهي؛ زعمًا بأن ذلك هو عين الرضى بفعل الرب وقضائه وقدره! ولم يفرقوا بين المؤمن والكافر، والمطيع والعاصي كما ينقل عن عبد الكريم الجيلي – وهو من أهل وحدة الوجود، والقائلين بوحدة الأديان – قوله:

وأسلمت نفسي حيث أسلمني الهوى   ومالي عن حكم الحبيب تنازعُ
فطَورًا تراني في المساجد راكعًا   وإني طورًا في الكنائس راتعُ
إذا كنتُ في حكم الشريعة عاصيًا   فإني في حكم الحقيقة طائعُ

(ومن جهلة مشايخهم من يقول: أنا كافر برب يُعصى، ولو قتلت سبعين نبيًّا ما كنت مخطئًا! – نعوذ بالله من الزندقة والخذلان – ويقول آخر:

أصبحت منفعلا لما يختاره   مني ففعلي كله طاعات)[٧٣]

وقد نقل ابن القيم مذهب هؤلاء من مجبرة القدرية[٧٤]ونفيهم فعل العبد وحريته في الاختيار، وزعمهم بأن حركته كحركة الأشجار عند هبوب الرياح، وأن العبد على الطاعة والمعصية مجبور، وأن هؤلاء الجبرية أتى بعدهم وتلاهم من الصوفية من زعم: أنه ليس في الكون معصية البتة؛ إذ الفاعل مطيع للإرادة، موافق للمراد[٧٥]. وقد ذكر ابن تيمية عن هؤلاء الجبرية بأنهم شر من القدرية النفاة، وأن هذا المذهب يشيع عن

أهل التصوف البدعي، ومؤداه عدم وجود فارق بين: الإيمان والكفر، ولا بين الطاعة والعصيان، ولا بين محبوب لله ولا مسخوط.. حيث شهدوا ما تجتمع فيه الكائنات من القضاء السابق، والمشيئة النافذة، والقدرة الشاملة، والخَلْق العام؛ فشهدوا المشترك بين المخلوقات، وعَمُوا عن الفارق بينهما(٧٦)

وقد ذاع وانتشر هذا المذهب الباطل المؤدي للزندقة – عياذًا بالله – على يد متصوفة الإلحاد المتفلسفين من أهل الحلول والاتحاد، والقول بوحدة الوجود: كابن عربي والتلمساني وأضرابهما.(٧٧)

وقد تصدّى لهذا الباطل أئمة الصوفية الأوائل، وقرروا وأكدوا على مسئولية الإنسان وحريته التي أعطاه إياها الله عز وجل، وجعل من شروط تكليفه أن يكون مختارًا غير مكره على الفعل أو الترك. وقد أكثر أئمة الصوفية الأوائل الكلام على أهمية ومركزية الاستقامة على الشريعة والأمر والنهي، وأنه لا اعتبار مطلقًا لدعوى أي مدّع من أرباب التصوف للولاية والصلاح ما لم يكن مستقيمًا على شريعة الله، وإن أظهر ما أظهر من الخوارق، أو ادعى من الكرامات. يقول **الكلاباذي:** (أجمعوا أن جميع ما فرض الله تعالى على العباد في كتابه، وأوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض واجب، وحتم لازم على العقلاء البالغين، لا يجوز التخلف عنه، ولا يسع التفريط فيه بوجه من الوجوه لأحد من الناس من صدِّيق ووليّ وعارف، وإن بلغ أعلى المراتب، وأعلى الدرجات، وأشرف المقامات، وأرفع المنازل. وأنه لا مقام للعبد تسقط معه آداب الشريعة من إباحة ما حظر الله، أو تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله، أو سقوط فرض من غير عذر ولا علة، والعذر والعلة ما أجمع عليه المسلمون وجاءت به أحكام الشريعة)(٧٨). وقد كان تصنيف الإمام **القشيري** لرسالته من أهم أسبابها إبطال مذهب أدعياء التصوف المنحرفين عن معتقد ومنهج الأوائل، وبيان ما كان عليه أئمة الصوفية الأوائل من سلامة المعتقد والمنهج والمسلك، حيث يقول عن أولئك الأدعياء الضالين المنحرفين من المتصوفة بعد ذكر جملةٍ من أحوالهم في مخالفة الشريعة، وارتكاب المناهي قال: (ثم لم يرضَوا بما تعاطوه من سوء هذه الأفعال حتى أشاروا إلى أعلى الحقائق والأحوال؛ فادَّعوا أنهم تحرروا عن رقّ الأغلال، وتحققوا بحقائق الوصال، وأنهم قائمون بالحق تجري عليهم أحكامه، وهم محوٌ ليس لله عليهم فيما يؤثرونه أو يذَرُونه عتبٌ ولا لومٌ، وأنهم كوشفوا بأسرار الأحدية، واختطفوا عنهم بالكلية، وزالت عنهم أحكامه البشرية، وبقوا بعد فَنائهم عنهم بأنوار الصمدية، والقائل عنهم غيرُهم إذا نطقوا، والنائب عنهم سواهم فيما تصرفوا بل صُرفوا.)(٧٩) ويعلق **ابن تيمية** على هذا النقل عنه:

(وهؤلاء كثيرون في المنتسبين إلى الصوفية، وعلى مثل ذلك قُتل الحلاج.)(٨٠)

المطلب الثالث: المفهوم الخاص للحرية لدى الصوفية الأوائل.

لمفهوم الحرية عند الصوفية إطلاقان:

الأول- حرية الاختيار الذي مضى تقريره والكلام عليه، وبيان أن مذهب الصوفية الأوائل فيه هو مذهب السلف الصالح وأهل السنة في إثبات حرية الإرادة الإنسانية التي لا تخرج عن إرادة الله ومشيئته وقدرته.

الثاني- مفهومٌ خاصٌ للحرية انفردوا به عن سائر الطوائف، وذلك باستحداث إطلاق لفظ ومصطلح (**الحرية**) عليه، وأكثروا من ذكره وبيان المراد به، وشروط ومعايير تحققه في العبد، وهذا المعنى ليس معنى مبتَدعًا ليس له أصل في الكتاب والسنة، بل هو معنى أصيل ومتوافق معهما غاية التوافق. فالحر في هذا المفهوم الخاص عندهم هو:(**المتحرر من عبودية الدنيا، وعبودية النفس، والشيطان، وكل ما استرقَّه وصرفه عن عبودية الله، أو هو المتحرّر من عبادة الطاغوت)**.(٨١) فالحرية الحقة عندهم لا تتحقق إلا **بتحقيق تمام العبودية لله** عز وجل، يقول **الجنيد** شيخ الطائفة: (إنك لن تكون له على الحقيقة عبدًا؛ وشيء مما دونه لك مُستَرِقٌّ، وإنك لن تصل إلى صريح الحرية وعليك من حقيقة عبوديته بقية، فإذا كنتَ له وحدَه عبدًا؛ كنت مما دونه حرًّا.)(٨٢)، ويقول **إبراهيم بن أدهم**: (إن الحر الكريم يَخرُج من الدنيا قبل أن يُخرَج منها.)(٨٣)، ويقو **أحمد خضروية**: (في الحرية تمام العبودية، وفي تحقيق العبودية تمام الحرية.)(٨٤).

فالعبودية الحقة عندهم تعني الحرية التامة، وكلما تخلّص العبد من كل العلائق والصوارف التي تصرفه عن تحقيق عبوديته لله؛ كلما كان أعظم حرية، ففي تحقيق العبودية لله حقَّ العبودية؛ الوصول للحرية الحقة، يقول **بشر الحافي**: (من أراد أن يذوق طعم الحرية ويستريح من العبودية(٨٥)؛ فليطهّر السريرة بينه وبين الله تعالى.)(٨٦). ويقول **الشبلي**: (الحرية هي حرية القلب لا غير.)(٨٧)، بل إنه نُقل عن **الجنيد** رأيه: بأن الحرية هي آخر مقام للعارف، وأنه قلَّما يصل إلى هذا المقام إلا المخلصون الصادقون فقال متمنيًا أن يرى عابدًا بحق:

أتمنّى على الزمان محالًا   أن ترى مقلتاي طلعةَ حرٍّ (٨٨)

وقد بلغ من تشديدهم على هذا المفهوم أن قال بعضهم وهو **أبو العباس السياري** عن هذا البيت: (لو جاز أن يصلَّى ببيت من الشعر؛ لجاز أن يصلَّى بهذا البيت.)(٨٩)

وفي تقرير هذا المعنى يقول الغزالي: (وإنما العبد الحق لله عز وجل من أُعتِق أولًا من غير الله تعالى فصار حرًّا مطلقًا، فإذا تقدمت هذه الحرية صار القلب فارغًا؛ فحلت فيه العبودية لله، فتشغلَه بالله وبمحبتِه، وتَقَيّد باطنُه وظاهرُه بطاعته؛ فلا يكون له مرادٌ إلا الله تعالى.)(٩٠). فالغزالي يوضح أنه لا سبيل إلى تحقيق العبودية إلا بعد إفراغ القلب وتنقيته من كل العلائق والرغائب والشهوات، وتحرره الكامل منها،

وبعدها يصفو القلب ويفرغ لمحبة الله، وتحقيق عبوديته. ويقول الأشقر في تقرير هذا المعنى وأصالته في الإسلام: (إنَّ مفهوم العبودية لله في الإسلام يعني الحرّية في أرقى صورها وأكمل مراتبها، العبودية لله إذا كانت صادقة تعني: التحرر من سلطان المخلوقات والتعبُّد لها.)(٩١)

وهكذا نجد هذا المفهوم العظيم للحرية يسبق إليه الصوفية الأوائل غيرهم، بمعنًى ومفهومٍ لا يقل أهميةً وعظمةً عن المفهوم الأول الذي شاركوا فيه غيرهم، بل هو في نظرنا مفهومٌ أهم وأجلّ؛ لتعلقه والتصاقه بمفهوم العبودية لله التي هي الغاية التي خلق لها الثقلان.

الخاتمة وفيها: أهم النتائج، والتوصيات:

أولًا- النتائج:

بعد هذا العرض والبيان لمحتويات هذا البحث يحسن تلخيص أهم نتائجه بما يلي:

١- أن غالبية الصوفية الأوائل – صوفية خير القرون وما والاها –كانوا على عقيدة السلف وأهل السنة، وخاصة في باب القدر ولم يخالفوهم في شيء منه.

٢- أن أهل السنة – ومنهم الصوفية الأوائل – مجمعون على علم الله السابق والأزلي بكل شيء، وأنه سبحانه خالق للعباد وأفعالهم، وأن للإنسان الحرية التامة فيما يأتي ويذر، وليس بمكره ولا مجبر على شيء منها، ولكن لا يقع منها شيء إلا بمشيئة الله سبحانه وإرادته.

٣- أن أهل السنة – ومنهم الصوفية الأوائل – مجمعون على أن منكر علم الله الأزلي بكل شيء ومنها أفعال العباد كافر، بينما منكر خلق الله لأفعال العباد اختلفوا فيه، والراجح عندهم عدم تكفيره؛ لقوة الشبهة.

٤- أن أهم ما يكشف ويبطل عندهم شبَه المنحرفين في باب القدر من كلا الطرفين (**القدرية النفاة والجبرية**) هو:

أ- الإيمان واليقين التام بغنى الله المطلق عن عباده: فلا تنفعه طاعتهم، ولا تضره معصيتهم، وكذلك الإيمان واليقين **بعدله الكامل**: فلا يظلم مثقال ذرة.

ب- التفريق في الإدارة الربانية بين: إرادته الكونية القدرية الشاملة لكل شيء، والتي لا بد من وقوعها، وقد يحبها ويرضاها، وقد لا يحبها ولا يرضاها، وبين إرادته الشرعية المختصة بأوامره الشرعية، والتي قد تقع، وقد لا تقع، وهي مما يحبها ويرضاها.

ج- التفريق والتمييز في نسبة الشرور والكفر والمعاصي إلى الله بين الخلق والمخلوق، والفعل والمفعول، والقضاء والمقضيّ: فالخلق والفعل والقضاء من الله، والمخلوق والمفعول والمقضيُّ منسوب للعبد

أو للمحل الذي وقع عليه الخلق أو القضاء. مع الإيمان التام بأنه سبحانه لا يُنسب إليه الشر مطلقًا، ولم يخلُق شرًّا محضًا، وكل ما هو كذلك فهو من قبيل الشر الإضافي والنسبي، وفيه من الحكم والمصالح ما لا يعلمه إلا الله.

٥- أن الصوفية الأوائل ابتكروا مفهوما خاصًا للحرية انفردوا به عن غيرهم وهو: تحقيق كمال العبودية لله، والتحرر من غواية الشيطان، وأهواء النفس وشهواتها، ومغريات الدنيا. فكلما تحرر العبد من هذه العوائق والعلائق؛ كلما ترقّى في عبويته لله عز وجل، وفي نيل الحرية الحقة. وهم في هذا المفهوم متبعون للكتاب والسنة غير مبتدعين، وهو مفهوم مستمَد منهما كامل الاستمداد.

ثانيًا- التوصيات:

- يوصي الباحث كل صوفيٍّ متّبع لمعتقد ومنهج الصوفية الأوائل الموافق لمعتقد ومنهج أهل السنة — خاصة ممن له أتباعٌ، أو سلطةٌ في تعليم رسمي أو خاص — باعتماد تعليم متن الإمام الكلاباذي: (**التعرف لمذهب أهل التصوف**) - القسم الأول منه - والمختص ببيان عقيدتهم ومنهجهم، فهو متن عقدي عظيم لا يقل عن أي متن عقدي من متون أهل السنة المتداولة: كالعقيدة الطحاوية أو السفارينية وغيرهما. وإن اعتمادَه والتزامه مما يكون به الرد العملي، والتصحيح الحقيقي لكل ما يؤخذ على التصوف والصوفية — من وجهة نظر الباحث —

- كما يوصي الباحثين والمختصين بتحقيق المخطوطات: بإعادة تحقيق كتاب: (**التعرف لمذهب أهل التصوف**) على نسخ خطية معتمدة، وإخراجه بشكل أفضل من النسخة الحالية، على فضلِ من قاما بإخراجها، وجهدهما المبذول المشكور؛ حيث لوحظ وجود أخطاء وقصور فيه - فيما نحسب — فالكتاب عظيم وحقيق أن يُخدم ويخرج بأفضل صورة ممكنة.

وآخر دعوانا أن الحمد رب العالمين،،،

الهوامش:

---

(١) حتى إن رسالة علمية متخصصة في القدر وهي: (**الإيمان بالقضاء والقدر**) وهي من مراجع هذا البحث لما عرضت لأقوال المخالفين في القدر ذكرت: (**قول غلاة الصوفية في القدر**) وأنه القول بالجبر، وكذلك صنع صاحب كتاب: (**القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة**) وهو من أوسع الكتب في الباب، حيث ذكر أن القول بالجبر هو قول بعض الصوفية، دون أن يعرِّجا على تفصيل أو بيان: أن هناك تصوفًا سنيًّا يعبر عنه غالب الصوفية الأوائل، وهم بخلاف هذا القول تماما في باب القدر —كما سيأتي —

(٢) **طبقات الصوفية**، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت ٤١٠هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية — بيروت، ط١، ١٩٩٨م. ص٢١.

(٣) وقد جاء في مقدمة محقِّقَيْ الكتاب قول علماء التصوف القدامى عنه:(**لولا التعرف لما عُرف التصوف**)؛ لعظم شأنه في بيان التصوف الحق في أعلى ذراه، وأنقى موارده، وأهدى معارجه. ينظر: **مقدمة الكتاب**: (ص٧). والكتاب مكون من قسمين: **الأول من: (ص١٩-٨٦)** وهو عبارة عن متن عقدي يبين عقيدة الصوفية كأيٍّ من متون عقيدة أهل السنة: كالطحاوية، لا يقل عنها في شيء، إن لم يفقها. **الثاني من: (ص٨٦-١٦١)** وهو بيان وشرح لمقامات التصوف عند أئمة الصوفية الأوائل، ورموزهم وإشاراتهم غير المخالفة لعقيدتهم السلفية المقررة في القسم الأول.

هذا وقد أثنى ابن تيمية عليه وفضّله على رسالة القشيري؛ بأنه أصوب وأقرب إلى مذهب سلف الأمة وأئمتها وأكابر مشايخها. ينظر: **الاستقامة**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ، ٨٢/١-٨٤.

(٤) **طبقات الصوفية**، السلمي، ص١٣٢

(٥) **التعرف لمذهب أهل التصوف**، محمد بن إبراهيم الحنفي الكلاباذي (ت ٣٨٠هـ)، تحقيق: شيخ الأزهر: عبد الحليم محمود/طه عبد الباقي سرور، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، ت، ص٨٦ بتصرف يسير.

(٦) **قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد**، أبو طالب محمد بن علي بن عطية المكي (ت ٣٨٦هـ)، المحقق: عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م، ٢٠٨/٢.

(٧) **الرسالة القشيرية**، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود/ محمود بن الشريف، دار المعارف – القاهرة، د/ط،ت، ١٩/١.

(٨) سيكثُر النقل والاستشهاد بأقوال هذا الإمام؛ لأنه أشهر من نقد التصوف والصوفية من الأئمة والعلماء القدماء، فحيثما يُنصفهم ويثني عليهم، ويذكر مقولاتهم ومذاهبهم الحقة؛ فسوف يكون لذلك أهمية وخصوصية لا تخفى.

(٩) **الصفدية**، ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية – مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ، ٢٦٧/١.

(١٠) أي مذهب الحلول والاتحاد ووحدة الوجود. **ومذهب الحلول** هو القول: بحلول الخالق في بعض مخلوقاته، **والاتحاد** هو القول: بأن بعض خلقه بإمكانه الترقّي الروحي حتى يصل للاتحاد الذاتي بالخالق. وأما **وحدة الوجود** فهو القول: بأن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق - تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا - وفي إبطال هذا المذهب برمته جعل الجنيد التوحيدَ هو: تمييز صفة القديم من المحدَث، أي أن التوحيد هو إفراد الله تعالى في ذاته، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله مما سواه من مخلوقٍ محدثٍ: شريك، أو نظير، أو شبيه. ينظر: **الرسالة**، القشيري، ٢١/١.

(١١) **درء تعارض العقل والنقل**، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط٢، ١٩٩١م، ٤/٥-٥ باختصار.

(١٢) **التعريفات**، الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ص١٧٤.

(١٣) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: محب الدين الخطيب/محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة – بيروت، د/ط، ١٩٧٩م، ١١٨/١. لمزيد من التعاريف انظر: **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد

السفاريني (ت ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، ط٢، ١٩٨٢م، ٣٤٨/١. **القضاء والقدر**، عمر بن سليمان الأشقر (ت ١٤٣٣هـ)، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، ط١٣، ٢٠٠٥م، ص٢٢. **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه**، عبد الرحمن بن صالح المحمود، دار الوطن – الرياض، ط٢، ١٩٩٧م، ص٣٩.

(١٤) ينظر للمزيد: **القضاء والقدر**، الأشقر، ص٢٦-٣٣. **القضاء والقدر**، المحمود، ص٤٠. **الايمان بالقضاء والقدر**، محمد بن إبراهيم الحمد، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم درمان الإسلامية – السودان، ٢٠٠٥م، ص٦٥-٧٤.

(١٥) عبر بعض الباحثين السابقين عنه ب(**أركان الإيمان بالقدر**). ينظر: المراجع والمواضع السابقة.

(١٦) ينظر: **مفهوم القدر والحرية عند أوائل الصوفية**، الشيخ محمود بن عبد الرازق بن علي، رسالة ماجستير غير منشورة، د/بيانات، ص١٢٦.

(١٧) أخرجه مسلم برقم: (٢٦٥٣)، ٢٠٤٤/٤.

(١٨) مع ملاحظة أن المرتبة الأولى - **مرتبة العلم** -كان قد خالف فيها أيضًا غلاة القدرية وأوائلهم.

(١٩) ينظر: **الإيمان بالقضاء والقدر**، الحمد، ص٧٩-٨١. **القضاء والقدر**، المحمود، ص٦٦-٦٩

(٢٠) **تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن**، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ٥٣١/٢٤، وهو القول الذي لم يذكر الطبري غيره في تأويل الآية، وقال به جمهور المفسرين.

(٢١) **تفسير الماوردي = النكت والعيون**، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت، د/ط،ت، ٤٣٢/٥.

(٢٢) أضاف القرآن لفظ الإرادة والمشيئة إلى الباري تعالى في نحو (٢٥٠) آية. ينظر: **المحكم في العقيدة: دراسة لأصول العقيدة في القرآن الكريم**، د.محمد عايش الكبيسي، مطابع أنوار دجلة – بغداد، د/ط، ٢٠١٢م، ص٨١.

(٢٣) **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م، ص١٦٠.

(٢٤) ينظر: **القضاء والقدر**، الأشقر، ص١٠٧-١٠٨.

(٢٥) ينظر: **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن القيم (٧٥١هـ)، مطبعة المدني - القاهرة، د/ط،ت، ص ٣٧٥-٣٧٦.

(٢٦) **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، د/ط، ١٩٩٥م، ١٩٨/٨.

(٢٧) مصطلح الحقيقة عند الصوفية هو الإرادة الربانية المتمثلة بقضائه وقدره؛ كما يوضحه آخر نص القشيري.

(٢٨) **الرسالة**، القشيري، ١٩٥/١.

(٢٩) على أن الخلط بين الإرادتين كان من أبرز انحرافات مبتدعة الصوفية المخالفين لصوفية التوحيد والسنة من الصوفية الأوائل.

(٣٠) ينظر: **مفهوم القدر والحرية عند أوائل الصوفية**، علي، ص٢٢٨.

(٣١) ستأتي المسألة وتوثيق النقل عنهم.

(٣٢) نص على انقراض منكري العلم، وأنه لم يبق من القدرية إلا الطائفة الثانية نفاة خلق الله لأفعال العباد عدد من الأئمة منهم صاحب: **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، دار ابن كثير/دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ١/ ١٣٣. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١٥٤/١. **فتح الباري**، ابن حجر، ١١٩/١. وقد أوضح ابن حجر: بأن هذا القول على شناعته إلا أنه أخف من قول غلاة القدرية المنكرين للعلم.

(٣٣) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في **السنة**، برقم (٩٤٨)، ٤٢٩/٢.

(٣٤) **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٧، ٢٠٠١م، ١٠٣/١-١٠٤، وممن نُقل عنهم هذا الاحتجاج: الإمامان: الشافعي وأحمد. وقال ابن القيم نحو كلام ابن رجب أيضًا في: **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، ابن القيم، دار السلفية - القاهرة، ط٢، ١٣٩٤هـ، ص١٥١.

(٣٥) تتابع الأئمة من أهل السنة من المتكلمين وأهل الحديث على نقل هذا الإجماع كما في: **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة – السعودية، ط٨، ٢٠٠٣م، ج٣/ ٥٨٩. **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، ٨/٤-٦-٤٠٧. **الإنصاف**، الباقلاني، ص١٣٧. **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: محمد يوسف موسى/ علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي – القاهرة، د/ط، ١٩٥٠م، ص١٨٧.

(٣٦) **التعرف لمذهب أهل التصوف**، الكلاباذي، ص٤٤.

(٣٧) المرجع السابق، ص٤٥-٤٦ باختصار.

(٣٨) (**الخطوات**) بالواو كذا في المطبوع، ولعل الصواب:(**الخطرات**) بالراء؛ بدلالة النص بعده.

(٣٩) **الرسالة**، القشيري، ٢٥/١

(٤٠) أي: مشايخ صوفية التوحيد والسنة وخاصة أئمتهم وأوائلهم. ومصطلح (**المشايخ**) يستخدمه ابن تيمية كثيرًا في كتبه يريد به مشايخ الصوفية تحديدًا في الأعم والأغلب. وسياق كلامه أهم كاشف لمراده.

(٤١) **الاستقامة**، ابن تيمية، ١٦٩/١.

(٤٢) ينظر: **التصوف طريقا وتجربة ومذهبا**، محمد كمال إبراهيم جعفر، دار الكتب الجامعية – القاهرة، د/ط، ١٩٧٠م، ص٢٧٦. **مفهوم القدر والحرية عند أوائل الصوفية**، علي، ص١٣١..

(٤٣) ينظر: **المرجع السابق**، ص١٤٣.

(٤٤) قرر الإمام البخاري مذهب السلف في التفريق بين الخلق والمخلوق، والفعل والمفعول قائلا:(واختلف الناس في الفاعل والمفعول والفعل، **فقالت القدرية**: الأفاعيل كلها من البشر ليست من الله، **وقالت الجبرية**: الأفاعيل كلها من الله، **وقالت الجهمية**: الفعل والمفعول واحد، لذلك قالوا: "كن" مخلوق، **وقال أهل العلم**: التخليق فعل الله، وأفاعيلنا مخلوقة؛ لقوله

تعالى: {وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من خلق} [الملك: ١٣] يعني السر والجهر من القول، **ففعل الله صفةُ الله، والمفعول غيره من الخلق.)**. **خلق أفعال العباد:** محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية – الرياض، د/ط،ت، ص١١٣.

(٤٥) **التعرف لمذهب أهل التصوف**، الكلاباذي، ص٣٨.

(٤٦) ينظر: **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، ١٢٢/٨-١٢٤. وينظر لنفس هذا الرد والحجة ممن قبل ابن تيمية لدى الباقلاني في: **الإنصاف**، الباقلاني، ص١٤٩-١٥٠.

(٤٧) ينظر: **الاستغاثة في الرد على البكري**، ابن تيمية، دراسة وتحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، ص١٤٧.

(٤٨) ينظر: **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، ابن القيم، دار المعرفة – بيروت، د/ط، ١٩٧٨م، ص٢٦٩.

(٤٩) أخرجه الإمام مسلم برقم (٧٧١)، ٥٣٤/١.

(٥٠) **شفاء العليل**، ابن القيم، ص١٧٩.

(٥١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة، برقم (٩٢٧)، ٢/ ٤٢٢.

(٥٢) **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط١، ١٩٨٦م، ٣٨/٣.

(٥٣) ينظر: **شفاء الضرر بفهم التوكل والقضاء والقدر**، أبو فيصل البدراني، د/بيانات، ص٦٦

(٥٤) ينظر: **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، ابن القيم، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ٢٦٩/١. وذكر نحو هذا الجواب الباقلانيُّ قبلَه في: **الإنصاف**، الباقلاني، ص١٦٠-١٦١.

(٥٥) وقد ذكر بعض الأئمة: كابن حزم في: (**مراتب الإجماع**) الإجماع على تكفير هؤلاء أيضًا، وهو خطأ منه تعقَّبه عليه ابن تيمية، بل هو ذاته ذكر عدم تكفير هؤلاء في كتابه: (**الفِصَل**) ينظر: **مراتب الإجماع**، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، د/ط، ت، ص١٦٧. و**الفِصَل في الملل والأهواء والنحل**، ابن حزم، مكتبة الخانجي – القاهرة، د/ ط،ت، ٣/ ١٣٨. وينظر في تعقّب ابن تيمية لابن حزم على رأيه في مراتب الإجماع كتاب: **نقد مراتب الإجماع**، ابن تيمية، عناية: حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٠٣.

(٥٦) **جامع العلوم والحكم**، ابن رجب، ١٠٣/١-١٠٤. بتصرف يسير. وممن نقل ذلك أيضًا في: **لوامع الأنوار**، السفاريني، ٣٠١/١.

(٥٧) **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، ١٢/ ٤٨٦.

(٥٨) المرجع السابق، ٣٨٥/٧ باختصار يسير.

(٥٩) **التعرف لمذهب أهل التصوف**، الكلاباذي، ص٤٦-٤٧

(٦٠) المرجع السابق، ص٤٨.

(٦١) المرجع السابق، ص٤٧.

(٦٢) **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص٩١٢.

(٦٣) **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ، ٣١/٧١.

(٦٤) **مناقب الشافعي**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث – القاهرة، ط١، ١٩٧٠م، ١/ ٤١٢-٤١٣.

(٦٥) أخرجه البخاري في **خلق أفعال العباد**، ص٤٦، والبيهقي في **القضاء والقدر** برقم (١٣٣)، ص١٧٠. وصححه الألباني في **السلسلة الصحيحة** برقم (١٦٣٧)، ج٤/١٨١. حيث قال عنه:(وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي، وهو كما قالا). **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، د/ت.

(٦٦) **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض، ط٢، ١٩٩٩م، ٧/ ٢٦.

(٦٧) ضرب الدكتور مقداد يالجن مثلين آخرين يوضحان الفكرة يحسُن الاطلاع عليهما في: **علم الأخلاق الإسلامية**، محمد علي مقداد يالجن، دار عالم الكتب للطباعة والنشر – الرياض، ط٢، ٢٠٠٣م، ص٢٢٢ و٢٢٧.

(٦٨) ينظر: **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، ٨/١٧٩.

(٦٩) ينظر: **شفاء العليل**، ابن القيم، ص١٧.

(٧٠) **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١/٦٢١.

(٧١) ينظر: **شفاء العليل**، ابن القيم، ص١٥.

(٧٢) ينظر في المسألة: المرجع السابق، ص١٨. **الإيمان بالقضاء والقدر**، الحمد، ص١٣٥-١٣٦

(٧٣) **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**، شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محب الدين الخطيب، د/ط،ت، ص١٢٣.

(٧٤) يطلق مصطلح (**القدرية**) عند السلف وأهل العلم على الطائفتين والفرقتين المتقابلتين: **القدرية النُّفاة** الزاعمين بخروج أفعال العباد عن الإرادة والمشيئة والخلق الإلهي، وهؤلاء هم المعتزلة وأضرابهم، وعلى مقابلهم **القدرية الجبرية** الزاعمين أن العبد مجبور ومقهور على فعله، ولا اختيار ولا استطاعة له. وإن كان التصاق مصطلح (**القدرية**) بالقدرية النفاة أشهر وأكثر، حتى يكاد يكون اسم القدرية مرادفًا لاسم المعتزلة عند السلف ومصنفات أهل العلم.

(٧٥) **شفاء العليل**، ابن القيم، ص٣-٤

(٧٦) ينظر: **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، ٨/٥٩-٦٠ باختصار.

(٧٧) سبقت الإشارة إلى أنه يشيع القول – خاصة لدى أتباع المدرسة السلفية المعاصرة - بأن هذا هو عقيدة ومذهب الصوفية على الإجمال دون تمييز ولا تفصيل. ينظر: **القضاء والقدر ومذاهب الناس فيه**، المحمود، ص٣٠٤. **الإيمان بالقضاء والقدر**، الحمد، ص٢٧٦-٢٧٦، حيث لم يذكرا قولًا للصوفية في موضوع القدر سوى قول غلاة الصوفية المنحرفين وهو القول بالجبر المذكور هنا –كما سبق التنويه -؟!

(٧٨) **التعرف لمذهب أهل التصوف**، الكلاباذي، ص٥٨-٥٩

(٧٩) **الرسالة**، القشيري، ١/١٦-١٧.

(٨٠) **الاستقامة**، ابن تيمية، ١/١١٤.

(٨١) **مفهوم القدر والحرية عند أوائل الصوفية**، علي، ص٢٣٤.

(٨٢) أخرجه البيهقي في **الزهد الكبير** برقم (٧٥٣)، ص٢٨٩، المحقق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط٣، ١٩٩٦م. **طبقات الصوفية**، السلمي، ص١٣١.

(٨٣) **الرسالة**، القشيري، ٢/٣٧٣.

(٨٤) **طبقات الصوفية**، السلمي، ص٩٦.

(٨٥) يقصد من العبودية لغير الله.

(٨٦) **الرسالة**، القشيري، ٢/٣٧٢.

(٨٧) **طبقات الصوفية**، السلمي، ص٢٦١.

(٨٨) أورده في: **الرسالة**، القشيري، ٢/٣٧٢. وينظر: **مفهوم القدر والحرية**، علي، ص٢٣٨-٢٣٩.

(٨٩) **طبقات الصوفية**، السلمي، ص٣٣٤.

(٩٠) **إحياء علوم الدين**، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار المعرفة – بيروت، د/ط، ت، ٣٨٨/٤.

(٩١) الأشقر، **مَقَاصِدُ المُكَلفينَ فيمَا يُتعَبَّدُ به لِرَبِّ العَالمين**، كتاب منشور أصله رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٩٨١م. ص٣٧٢.

المصادر والمراجع:

- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار المعرفة – بيروت، د/ط،ت.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.
- الايمان بالقضاء والقدر، محمد بن إبراهيم الحمد، رسالة ماجستير منشورة مقدمة لجامعة أم درمان الإسلامية – السودان، ٢٠٠٥م.
- التصوف طريقا وتجربة ومذهبا، د.محمد كمال إبراهيم جعفر ، دار الكتب الجامعية – القاهرة، بدون ط، ١٩٧٠م.
- التعرف لمذهب أهل التصوف، محمد بن إبراهيم الحنفي الكلاباذي (ت ٣٨٠هـ)، تحقيق: شيخ الأزهر: عبد الحليم محمود/طه عبد الباقي سرور، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط،ت.
- التعريفات، الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

- تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري (ت ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض، ط٢، ١٩٩٩م.
- تفسير الماوردي = النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت، د/ط، ت.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي ابن رجب (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط/إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٧، ٢٠٠١م.
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن القيم (ت ٧٥١هـ)، مطبعة المدني - القاهرة، د/ط،ت.
- خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: د.عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية – الرياض، د/ط،ت.
- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط٢، ١٩٩١م.
- الرسالة القشيرية، عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: الإمام الدكتور عبد الحليم محمود/ الدكتور محمود بن الشريف، دار المعارف – القاهرة، د/ط،ت.
- الزهد الكبير، البيهقي، المحقق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، د/ت.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة – السعودية، ط٨، ٢٠٠٣م.
- شفاء الضرر بفهم التوكل والقضاء والقدر، أبو فيصل البدراني، د/بيانات.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم، دار المعرفة - بيروت، د/ط، ١٩٧٨م.
- طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السلمي (ت ٤١٠هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٩٩٨م.
- طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم، دار السلفية - القاهرة، ط٢، ١٣٩٤هـ.
- علم الأخلاق الإسلامية، محمد علي مقداد ياجن، دار عالم الكتب للطباعة والنشر – الرياض، ط٢، ٢٠٠٣م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب/محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة – بيروت، د/ط، ١٩٧٩م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي – القاهرة، د/ ط،ت.
- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، د.عبد الرحمن بن صالح المحمود ، دار الوطن – الرياض، ط٢، ١٩٩٧م.
- القضاء والقدر، د.عمر بن سليمان الأشقر (ت ١٤٣٣هـ)، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن، ط١٣، ٢٠٠٥م.
- قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، أبو طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي (ت ٣٨٦هـ)، المحقق: د.عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد السفاريني (ت ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، ط٢، ١٩٨٢م.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية، بدون ط، ١٩٩٥م.
- المحكم في العقيدة: دراسة لأصول العقيدة في القرآن الكريم، د.محمد عايش الكبيسي، مطابع أنوار دجلة – بغداد، د/ط، ٢٠١٢م.
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن القيم، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي-بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
- مراتب الإجماع، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، د/ط، ت.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، دار ابن كثير/دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- مفهوم القدر والحرية عند أوائل الصوفية، الشيخ محمود بن عبد الرازق علي، رسالة ماجستير غير مطبوعة، د/بيانات. ١٩٩٥م.
- مَقَاصِدُ المكَلفينَ فيمَا يُتعَبَّدُ به لِرَبِّ العَالمين، د.عمر بن سليمان الأشقر، كتاب منشور أصله رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر، مكتبة الفلاح - الكويت، ط١، ١٩٨١م.
- مناقب الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث – القاهرة، ط١، ١٩٧٠م.

- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محب الدين الخطيب، د/ط،ت.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط١، ١٩٨٦م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ
- نقد مراتب الإجماع، ابن تيمية، عناية: حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم – بيروت، ط١، ١٩٩٨م.